الحديث النبوي

في ضوء الطعون والشبهات المعاصرة

تأليف

الدكتور/ محمد بهاء النور عبد الرحيم عثمان

مدرس الحديث الشريف وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنين بالقاهرة

جامعة الأزهر الشريف

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١][(١)].

أما بعد:-

فقد تعرض الحديث النبوي قديمًا وحديثًا لهجوم متواصل، وحملات مستمرة، مرة بإنكاره، وأخرى بالتشكيك فيه، ومرة بالطعن في نقلته من الصحابة والتابعين ورواته من بعدهم، والهجوم على مصادره ومحاولة القضاء عليه، ولاشك أن ذلك محاولة للتشكيك في أصول الدين، وقواعده التي بني عليها، وهذا الهجوم المتواصل يهدف لهدم الأصل الثانى من أصول التشريع الإسلامي، ليعيش المسلمون بعيدين عن أصولهم، وليفقدوا العمل بحديث نبيهم ﷺ، لكن الله تعالى تكفل بحفظ سنة نبيه ﷺ كما تكفل بحفظ كتابه الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، وقد اشتمل الحفظ على حفظ القرآن الكريم، فقد وصل إلينا بالتواتر، محفوظًا من كل نقص أو تغيير أو تحريف، وذكر العلماء أدلة من كتاب الله تعالى أن الحفظ اشتمل أيضًا على حفظ الحديث النبوي، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، وفي قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ

---

(١) هذا حديث خطبة الحاجة، أخرجه أبو داود في كتاب النكاح باب خطبة النكاح (٢/ ٥٩) ح (٢١١٨)، والترمذي في كتاب النكاح باب ما جاء في خطبة النكاح (٣/ ٤١٣) ح (١١٠٥)، والنسائي في كتاب النكاح باب ما يستحب من الكلام عند النكاح (٦/ ٨٩) ح (٣٢٧٧)، وابن ماجة في كتاب النكاح باب خطبة النكاح (١/ ٦٠٩) ح (١٨٩٢) والإمام أحمد في مسنده (٤٣٢/١) كلهم من حديث ابن مسعود I.

فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، فبين العلماء أن آيات الله هي القرآن الكريم، والحكمة هي السنة النبوية.

وسخر الله تعالى العلماء جيلاً بعد جيل لحفظ الحديث النبوي من التحريف والتغيير، فقام الصحابة الكرام بحفظ أقوال وأفعال وإقرارات النبي وقام بعضهم بكتابتها، ثم قام مَنْ بعدهم مِنَ التابعين بتدوينها وتصنيفها، ثم تنقيتها وتمحيصها، ووضع العلماء قواعدها الصارمة في علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل، ووضعوا ضوابط لبيان وتميز الأحاديث الصحيحة عن غيرها، وتفردوا بوضع منهج متميز في نقد الرجال لم تصل إليه أمة من الأمم السابقة للتثبت والتحقق من الأحاديث الصحيحة وتميزها عن غيرها، واستطاعوا وضع المؤلفات لإفراد الأحاديث الصحيحة والحسنة، ومؤلفات أخرى للأحاديث الضعيفة والموضوعة، وبذلك حفظ الحديث النبوي من التغيير والتحريف، ووصل لدرجة عالية من التدقيق والتحقيق، لكن هذا الحفظ للحديث لم يعجب أعداء الإسلام من الداخل من دعاة التنوير والحداثة والمولعين بتقليد الغرب وإتباع سننه، ومن متبعي العلمانية التي تحارب الدين وتحاول القضاء على ثوابته، ومن أعداء الخارج الذين لن يرضوا عنا حتى نتبعه ملتهم، وهؤلاء جميعًا تعرضوا للحديث النبوي بهجمات عديدة كثرت في زماننا، وزاد انتشارها نظرًا لاتساع دائرة الإعلام التي أصبحت مرئية ومسموعة من خلال الفضائيات والشبكة العنكبوتية، وهذه الهجمات في حقيقتها امتداد لطعون قديمة لأعداء الحديث النبوي، فما تكاد تقف على طعن يأتي في كتاب أو مقالة لباحث معاصر، إلا وتجده في كتابات بعض الطاعنين من قديم، لكن هؤلاء المعاصرين يجترون تلك الشبهات ويلوكونها بأقلامهم، ويروجونها بألسنتهم، في الصحف والمجلات والكتب، والبرامج المسموعة والمرئية، ويتشدقون بها، ويردون تلك العبارات حتى يصدقون كذبهم وباطلهم، ويخدعون كثيرًا من الناس بها، مستغلين الصعوبات التي تواجه الحديث النبوي في زماننا وتواجه دارسيه وعلمائه في الطعن فيه، وإشاعة الشبه التي تثار حوله، باتجاهات وخدع حديثة، ولاشك أن هذا يحتاج إلى إعادة دراسة الحديث وقواعده بتحديات العصر واستخراج الآليات والضوابط التي تواكب تلك التحديات وتستطيع الرد عليها. والاستفادة من التطور التقني والإعلامي الهائل، في نشر

الحديث النبوي وعلومه والدفاع عنه، والاستفادة من النقد القديم لأسانيده والوقوف على النقد المعاصر له، والتصدي للشبه والطعون التي يتعرض لها، وتفنيد هذه الشبه بما يناسب العصر، ومواجهة التحديات التي يواجهها دارسوا الحديث النبوي، والوقوف بجانبهم لإزالة هذه التحديات، وفهم كيفية التعامل الصحيح مع قواعد الحديث وعلومه وألفاظه ليصح فهمها ويحسن الاستنباط منها والتصدي بكل قوة لتلك الهجمات الشرسة على الحديث النبوي والتي تركت أثرًا سلبيًا على الحديث النبوي تمثل في:-

١) انتهاك حرمة السنة ومكانتها، واتهامها بأبشع التهم دون مراعاة لقدسيتها ومكانة صاحبها ﷺ.

٢) عدم تمييز السنة من البدعة، والحق من الباطل، فهؤلاء الطاعنون يريدون التلبيس على الناس، والترويج للبدع على حساب السنن وللباطل على حساب الحق.

٣) الترويج للأحاديث الواهية والباطلة ونشرها بين الناس وذلك لإماتة الأحاديث الصحيحة ومحاربتها.

٤) طمس معالم منهج النقاد في التصحيح والتضعيف والفقه والاستنباط، وذلك بالادعاءات الباطلة عليهم ونقد قواعدهم بجهل ظاهر وكذب مفترى.

٥) فتح المجال لكل من هَبَّ ودَبَّ أن يقحموا أنفسهم في التحدث عن السنة وانتقاد أئمتها، والتشكيك في قواعدهم التي وضعوها لحفظ حديث رسول الله ﷺ وشرح معانيه، واستنباط أحكامه.

٦) نشر الأحاديث التي قد يكون ظاهرها التعارض أو الإشكال والتي لا يحدث بها العامة ولا يقف عليها إلا علماء الحديث وطلاب العلم.

لتلك الأسباب وغيرها كانت لي رغبة في دراسة تلك الشبه والطعون وأثرها على الحديث النبوي ودارسيه، واعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي الذي يقوم بتتبع كل الجزئيات الخاصة بالموضوع المعني بالبحث، ولما كانت دراسة كل الطعون والشبهات التي يواجهها الحديث النبوي وأثرها عليه وعلى دارسيه لا يسعها هذا البحث، اعتمدت على الاستقراء الناقص دون التام، حيث يعني هذا البحث بدراسة بعض النماذج لهذه الشبهات والطعون ومحاولة تفنيدها ومواجهتها وأثرها على الحديث النبوي ودراسته.

خطة البحث:

وجاءت خطة البحث على الوجه التالي:-

وقد اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، والفهارس العلمية.

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الحديث، وتكفل الله عز وجل بحفظه، وجهود العلماء في حفظه والدفاع عنه، وأبرز الطاعنين فيه، والآثار السلبية المترتبة على الطعن فيه، وسبب اختياري للموضوع، ومنهجي فيه.

- **التمهيد واشتمل على:-**

١)- تعريف الطعن والشبهة .

٢)- الطعون والشبهات المعاصرة التي تواجه الحديث النبوي.

٣)- دوافع الطعن والتشكيك في الحديث النبوي.

٤)- أسباب انتشار الطعون والشبهات المعاصرة .

الفصل الأول: الطعون والشبهات المعاصرة وأثرها على دراسة الحديث النبوى.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الصعوبات التي تواجه دارسي الحديث النبوي.

المبحث الثاني: أثر الطعون والشبهات المعاصرة على الحديث النبوي.

الفصل الثاني: شبهات وطعون معاصرة حول الحديث النبوي والرد عليها

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: شبهة مخالفة الحديث النبوي للواقع المعاصر.

المبحث الثاني: شبهة معارضة الحديث النبوي للعلوم الطبيعية.

المبحث الثالث: الطعن في الصحيحين لرد الحديث النبوي.

الخاتمة: ذكرت فيها خلاصة البحث ونتائجه، ثم الفهارس العلمية، ونقلت أقوال العلماء من أمهات الكتب والمصادر، والتزمت الأمانة في النقل، وعزوت كل قول لقائله بعد توثيقه، والله أسأل أن يغفر لي زلاتي ويتجاوز عن سيئاتي، ويجعل ذلك في ميزان حسناتي، ويغفر لوالدي كما ربياني صغيرًا، وَصَلِّ اللهم وسلِّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

د/ محمد بهاء النور عبد الرحيم عثمان

مدرس الحديث الشريف وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنين- القاهرة

التمهيد

١) - تعريف الطعن والشبهة .

أ-**تعريف الطعن:** مأخوذ من طعن يطعن طعنًا، فهو طاعن، والمفعول مطعون وطعين، طعنه بلسانه: عابه، وشتمه، أساء إليه بالكلام، وطعن فيه أو في حكمه أو نسبه: عابه وذمه، وطعن في الأمر: اعترض عليه، أثار الشبهات حوله، شكك فيه: يطعن في صحة العقد[١].

ب)-تعريف الشبهة لغة: اسم مأخوذ من الاشتباه، وجمعه شبه، واشتبهت الأمور وتشابهت: التبست لإشباه بعضها بعضًا، وفي القرآن المحكم والمتشابه، وشبه عليه الأمر: لُبِّس عليه، وإياك والمشبهات: الأمور المشكلات، ووقع في الشبه والشبهات، وهو الشبه الذي يحصل بضرب من التأول.

وسميت الشبهة شبهة؛ لأنها تشبه الحق والباطل، ليست بحق واضح، ولا باطل لا شك فيه، هي بين ذلك، والشبهة: الظن المشتبه بالعلم.

واصطلاحًا: شيء ملتبس مختلط يربك العقل ويعمى الحق ويفتن المرء عن مقصد الحديث، أو ما يشبه الشيء الثابت وليس بثابت في نفس الأمر[٢].

ومن خلال التعريفات الماضية نستطيع أن نقول:

إن الطعن أعم من الشبهة، فلا يلزم من الشبهة طعن، ولكن يلزم من الطعن شبهة .

---

(١) القاموس المحيط (١٠٥/١٥)، لسان العرب (٥٠/٩)، المصباح المنير (٢١٥/٢).

(٢) مقاييس اللغة (٢٤٣/٢)، ولسان العرب (٥٠٤/١٣)، المصباح المنير (٣٠٤/١)، نهج البلاغة (٨٩/١).

٢) -الطعون والشبهات المعاصرة التي تواجه الحديث النبوي:

من المعلوم عند المسلمين قديمًا وحديثًا أن الحديث النبوي تعرض ومازال يتعرض لمكايد وطعون من أعداء الإسلام، لأنهم يدركون أهميته ومكانته في الإسلام، ودوره في بناء الأمة، وإصلاح مجتمعاتها وأفرادها، فوضعوا شبهات حوله لنفيه ونفي حجيته وزعزعة قدسيته في قلوب المسلمين، لكن الله تعالى قدر لسنة نبيه ﷺعلماء مخلصين ورجالاً أوفياء ردوا على هذه الشبهات وأظهروا زيفها، لكن أعداء الإسلام لم يَمَلُّوا من الطعن في الحديث والافتراء عليه، فأخذوا يطعنون فيه بأساليب جديدة ومتطورة عن سابقتها وإن كان المضمون واحدا، فأصبحت الطعون والشبهات التي تواجه الحديث النبوي في هذه الحقبة تختلف عن الطعون والشبهات التي واجهته في الأحقاب الماضية، إذ أننا نعيش في زمن تحدي العولمة وآلياتها الذي يعني هيمنة القطب الواحد على العالم، وتصدير ثقافته من خلال فرضها تحت شعارات عدة كالحرية والديمقراطية: وهذه الشعارات الزائفة والثقافات الراعنة، كشف الحديث النبوي كذبها وأظهر قبح طويتها، وبذلك تأصلت للأمة الإسلامية منهجية علمية في فن الرواية والكتابة والنقد والتحقيق في أسانيده والتحقق من متونه وأظهروا علومًا وقواعد متنوعة أفاد منها النقد في العصر الحديث، وكانت هذه المنهجية العلمية من أفضل وأنجح الطرق في مقاومة تلك الطعون والشبهات التي واجهت الحديث النبوي ويواجهها الآن والتي سيواجهها.

وبذلك نستطيع أن نجزم بشكل قاطع شمول منهج المحدثين النقدي كل أوجه الاحتمال في جوانب الحديث كافة، سندًا ومتنًا، شمولاً دقيقًا متناسقًا يشكل نظرية وفلسفة نقدية كاملة[١].

فدرس المحدثون أداء الراوي للحديث كما سمعه دراسة مستفيضة متنوعة دقيقة ووضعوا العلوم التي تكشف أمر الراوي قبولاً ورفضًا، ودرسوا متن الحديث وكل ما يتعلق به من احتمال ما ظاهره التعارض أو الإشكال أو الاختلاف، وأظهروا جوانب

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عنز (صـ ٤٥٦) دار الفكر دمشق، سوريا، ط ثالثة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

الإعجاز في الحديث النبوي وغير ذلك، مما جعل الحديث.. النبوي مُحصنًا ضد أي هجمة أو طعن يقع عليه.

ولا يزال العلماء يجتهدون في هذا التحصين بما يتناسب مع كل عصر يَمُرُّ به، فأدخلوا الحاسوب في خدمة الحديث وأنشأوا المواقع والمنتديات التي تنشر الحديث وتدافع عنه، وقاموا بالإجابة على كل الإشكالات التي تدور حوله، وانتشرت المراكز الإسلامية المختصة بدراسة الحديث النبوي في كل مكان، وقاموا بإعادة طباعة كتب الحديث وتحقيقها وتهذيبها.

وكل هذا يُعَدُّ جهدًا رائعًا في الدفاع عن الحديث النبوي، لكننا نحتاج إلى دراسة الحديث النبوي بطريقة تتلاءم مع طبيعة الطعون والشبهات التي يواجهها في هذا العصر، إذ أن أعداء الإسلام باتوا يأتون للطعن في الحديث بأسلوب لا يظهرون فيه العداء له، تحت مسميات كاذبة كالمعرفة ونشر الثقافة ولقاء الحضارات وغير ذلك.

كما أن دراسة الحديث في عصرنا اختلفت عن دراسته في العصور الماضية ولاشك أن دراسة الحديث تأثرت بتلك الطعون والشبهات فبدأ العلماء يواكبون دراسة الحديث بما يقتضيه العصر، فنجد نقد أهل هذا العصر للحديث يختلف عن نقد الأقدمين من علماء النقد، فهؤلاء لهم أسس قد تختلف أو تتفق مع أسس نقد الحديث عند الأقدمين، فكتب المعاصرون مؤلفات في هذا الأمر منها كتاب أسس نقد الحديث بين أئمة النقد وأهل العصر للشريف حاتم العوني، والدراسات الحديثية المعاصرة لحمزة المليباري، والدراسات المعاصرة في السنة النبوية للدكتور الأحمدي أبو النور وغيرها من المؤلفات التي ستذكر في ثنايا هذا البحث. والتي حاول العلماء من خلالها تغيير دراسة الحديث بما يتفق مع تحديات هذا العصر وكيفية مواجهتها.

ومن أبرز الشبهات والطعون التي واجهت الحديث النبوي في هذا العصر:

١) محاولة تطويع الحديث النبوي للعقل، وهذه شبهة قديمة أظهرها المعتزلة منذ زمن، لكن أعداء الإسلام في العصر الحديث أحيوا هذه المحاولة مرة ثانية، وأعادوا اتهام الحديث النبوي بأن فيه أحاديث تخالف العقل، وأن قواعد الحديث لابد أن تصاغ مرة ثانية مع ما يتفق مع العقل.

٢) تعمد نشر الأحاديث الموضوعة بين الناس مكتوبة أو مسموعة أو مرئية لتشكيك الناس في عقيدتهم وسنة نبيهم.

٣) التدليس على الناس بقراءة جزء من الحديث دون استكمال بقيته والذي عرف فيما بعد بمسمى (القراءة العضين) وهذه من أخطر الأمور على الحديث النبوي إذ أنها تبتر النص النبوي وتنسب إليه ما لم يقصده كحال من يقرأ فويل للمصلين ثم لا يقرأ ما بعدها.

٤) دعوى الاكتفاء بالقرآن الكريم عن الحديث النبوي، وأن القرآن فيه كل شيء، وبه وحده يتم دين الله تعالى ويكتمل، فلا حاجة لنا بالحديث النبوي.

٥) الطعن في كتب الحديث وفي أصحابها خاصة البخاري ومسلم إذ هما يمثلان الحديث النبوي عند المسلمين، وتلقتهما الأمة بالقبول، فالطعن فيهما ليس كالطعن في غيرهما.

٦) اتهام الحديث النبوي بمعارضة أحاديثه لبعض، وبالتالي لا يمكن أن يمثل الوحي ولا التشريع، إذ هذا التعارض يدل على أنه ليس صادرًا من واحد وأنه أدخل فيه ما ليس منه.

٧) رد بعض الأحاديث بدعوى مخالفتها للقرآن الكريم الذي هو كلام الله يقينًا لا مرية فيه، وبالتالي لسنا في حاجة إليها.

٨) اتهام الحديث النبوي بمخالفته للواقع الذي يعيشه الناس، وكأنه يصلح في زمان دون زمان، وبالتالي فيمكن الاستغناء عنه.

٩) الطعن في الحديث بحجة مخالفته للظواهر الطبيعية التي يقوم عليها الكون ويسير بها.

١٠) الطعن في الحديث بدعوى اختلاف المحدثين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وبالتالي قد نعمل بما هو صحيح وفي أصله ضعيف أو العكس.

١١) دعوى أن الحديث النبوي فيه المشكل وهو ما تعارض ظاهره مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو أشكل فهم معناه فتوقف الناس في قبوله.

إلى غير ذلك من التحديات التي ظهرت وتصدى العلماء لها، لكن هذه هي أبرزها وأقواها.

٣) دوافع الطعن والتشكيك في الحديث النبوي .

تعرض الحديث النبوي قديمًا وحديثًا من تيارات التشكيك والتزييف والطعن للانتقاد المغرض، وتعالت أصوات تدعو إلى جعله نوعًا من التراث البالي، وأخرى تدعو إلى فصله والتفريق بينه وبين القرآن الكريم، وثالثه تشكك المسلمين في مصدره مع أنها لم تؤتَ علمًا يسمح لها بالبحث والتمحيص وغير ذلك كثير.

ومما يؤسف أن هذه الأصوات التي تهاجم ثوابت الدين وأركانه بدأ يسايرهم فيها أناس يُحْسبون على الإسلام ليصبحوا أبواقًا لهم تنادي بالتشكيك في الحديث النبوي وكتبه وأن به أحاديث غير ملزمة ومتناقضة مع بعضها البعض.

وهؤلاء الطاعنون في الحديث النبوي لا يعدوا أن يكونوا إلا واحدًا من أربعة:

الأول: جماعة من بقايا المذاهب الهدامة التي أظهرت الإسلام وأضمرت الكفر والعداوة والحقد، فهي تقول ما تقول وصولاً إلى مآربها الخبيثة في إفساد العقيدة وإلقاء الشك في العقول للصَدِّ عن دين الله تعالى.

الثاني: جماعة من أتباع الضالين من بعض المستشرقين من اليهود والنصارى الذين يلتقون مع بقايا الفرق الضالة في الأهداف والغايات وتجمعهم الأحقاد والعداوة للإسلام والمسلمين والرغبة في التشكيك في الإسلام وإفساد أبنائه وناشئته لتكون لهم الغلبة على البلاد والعباد.

الثالث: جماعة من المتطاولين المخادعين الذين يريدون الشهرة والثناء والألقاب دون أن يكون لهم سابق قدم في العلم فيصبحون مطايا ذليلة لأعداء الإسلام والمسلمين وضحايا لمكرهم من باطنية ومستشرقين وملحدين وخبثاء يحققون بهم أهدافهم في الطعن والدَّسِ والتشويه.

الرابع: جماعة من الجاهلين بحقيقة الحديث النبوي ومكانته وممن انخدعوا بأقوال بعض الضالين، وهؤلاء يعودون إلى الحق عندما يوضح لهم ويكون ذلك لطفًا من الله بهم وبأمثالهم وهؤلاء هم الذين تنفعهم الذكرى، وعذرهم في ذلك أنهم لا يعلمون أن الذين يشككون في الحديث النبوي والطعن فيه وفي رواياته يزعمون أنها

تعرضت للنسيان وللزيادة والنقصان وأن ظروفًا تاريخية وسياسية واجتماعية أدت إلى الوضع في الحديث النبوي، وغير ذلك من الطعون[1].

وترجع دوافع الطعن في الحديث النبوي إلى أمور كثيرة منها:-

١) محاولة هدم المصدر الثاني للتشريع، إذ أن الحديث النبوي هو المصدر والأصل الثاني من أصول الدين بعد القرآن الكريم، ليعيش المسلمون بعيدين عن أصولهم، وليفقدوا العمل بحديث نبيهم ويصبحوا عالة على موائد الآخرين وتراثهم الغث السقيم، فتتغير عقائدهم وأخلاقهم وتقاليدهم، وتصبح مجتمعاتهم بعيدة عن هدي نبيهم فتنسلخ من الإسلام، أو تنتسب إليه ظاهرًا وتعاديه باطنًا، أو تدعيه بألسنتها وتعاديه بأفعالها.

٢) ارتباط الحديث النبوي بالقرآن الكريم، وما يترتب على ذلك من تحديد دلالاته ومقاصده وتشريعاته، وفقًا لأفعال النبي وأقواله وتقريراته والتي تشكل في مجموعها الحديث النبوي، وهو بذلك يمثل أكبر عائق لأعداء الإسلام من تفسير القرآن الكريم بالهوى والشهوات، ولذلك فهم يريدون إزالة الحديث النبوي لأنه يشكل في نظرهم عائقًا بينهم وبين ما يريدون من تأويل القرآن الكريم حسب أهوائهم وميولاتهم.

٣) اشتمل الحديث النبوي على ثروة فكرية وتشريعية وأدبية تنهل منه الأمة في بناء فكرها وصياغة حياتها عبر تاريخها الحاضر والمستقبل، كما كان حالها في الماضي، ولذلك يريدون القضاء عليه.

٤) رسم الحديث النبوي نظامًا شاملاً لحياة الفرد والمجتمع وحياة الأمة كلها، وحدد الطريق السَّوِيَ المستقيم لهم، وقدم الحلول الجذرية لمشكلات الحياة، وهذا ما شهدوا به بأنفسهم، وهدم هذه الأحاديث النبوية لا يتأتى إلا بالحملات الظالمة عليه وإنكاره، بأي أسلوب ليسهل عليهم جعل الإسلام موافقًا للأفكار التي يريدونها.

---

(١) قصة الهجوم على السنة من الطائفة الضالة في القرن الثاني إلى الطاعنين في العصر الحديث (صـ ٣٥) د/ علي أحمد السالوس دار السلام، القاهرة، مصر، ط أولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٥) الحسد والحقد على هذه الأمة الإسلامية على هذا المعين الذي لا ينضب ويريدون أن يحولوا بين هذه الأمة وبين هذه الثروة العظيمة، ويتخلصوا منه.

٦) يمثل الطعن في الحديث النبوي في ذاته أمرًا تقليديًا للغاية ما دام الصراع بين الحق والباطل قائمًا إلى يوم القيامة، ولن يمل الباطل وأهله عن الهجوم على الحق وثوابته والطعن فيها، قاصدين من وراء ذلك التخلص من الإسلام وأهله.

٧) يستهدف الطعن في الحديث النبوي من ورائه الهجوم على القرآن الكريم، لكن أعداء الإسلام بدأوا بالطعن في الحديث والهجوم عليه لعلمهم أن القرآن الكريم يحتل مكانة في قلوب المسلمين، فظنوا أن الحديث يسهل إسقاطه فسارعوا إلى الطعن فيه وهم يعلمون أن سقوط الحديث سقوط للقرآن، ولكن رجعوا يجرون أذيال الخيبة والعار لأنهم وجدوا أن مكانة الحديث عند المسلمين لا تقل عن مكانة القرآن الكريم.

٨) يُعَدُّ الطعن في الحديث النبوي طعنًا في النبي □ فهؤلاء القوم أرادوا أن يقدحوا في النبي □، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في حديثه □، وقدحوا في رواته وهم أصحاب النبي □ وأهل الحديث من بعده.

هذا ما نراه من أعداء الإسلام في الداخل والخارج من محاولات للتشكيك في هذا الدين وفي مصدري تشريعه من كتاب وسنة، ولسنا نعجب من هذا الأمر لكن الأمر العجيب الغريب أن نجد من المسلمين من يردد قول المستشرقين ومن يصبح لهم تبعًا، ومن يعجب بأقوالهم فيذكرها منسوبة إليهم، أو يذكرها وينسبها لنفسه، ونحن في طمأنينة تامة إلى أن هؤلاء القوم لن يصلوا إلى ما يريدون، فالله عز وجل لم يترك حفظ القرآن الكريم كما ترك غيره للأحبار والرهبان فضيعوه، وإنما تعهد بحفظه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾[1] كما تعهد ببيانه ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾﴾[2]، ومن تمام حفظ القرآن الكريم حفظ الحديث النبوي الشريف[3].

---

(١) سورة النحل الآية (٤٣).

(٢) سورة القيامة الآيات (١٧- ١٨- ١٩).

(٣) قصة الهجوم على السنة (صـ ٣٧).

٤) - أسباب انتشار الطعون والشبهات المعاصرة:

لا جدال في أن عصرنا يختلف اختلافًا كبيرًا عما سبقه من عصور أخرى، بل من الصعب أن نقارن بين عصرنا وبين العصور الماضية، إذ ما يواجهه الحديث النبوي في هذا العصر اختلف كثيرًا عما كان عليه ماضيا، نظرًا لما مَرَّ به العالم من تطورات وتغيرات سريعة.

والطعون والشبهات التي تواجه الحديث النبوي في عصرنا وإن كانت موجودة في ما مضى إلا أنها أخذت لونًا جديدًا يتسم بالقوة والمنهجية العلمية كما يدعي أصحابُها.

وهذه الطعون والشبهات التي واجهها الحديث النبوي قديمًا، ويواجهها حديثا لا تمثل خطورة على دين الله عز وجل والذي تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه، وإنما تمثل خطورة على بعض أتباع الإسلام، ممن يقعون فريسة لتلك الدعوات الضالة، والكتابات الباطلة، ولأجل ذلك حفزت هذه الطعون علماء الحديث لبذل طاقاتهم للدفاع عن الحديث النبوي والوقوف بقوة ضدها.

وكان مما اهتم العلماء به قبل دراسة هذه الطعون معرفة أسباب انتشارها، إذ هذا يمثل جزءًا كبيرًا من التصدي لها، ووجدوا أن هناك أسبابًا داخلية، وأسبابًا خارجية، والأسباب الداخلية ترجع إلى المسلمين أنفسهم المنتسبين لهذا الدين إما حقيقة أو ادعاء، وهؤلاء الأدعياء أشد خطرًا على الحديث النبوي من أعدائه، وأيضًا محاربة الأسباب الداخلية أشد بكثير من التصدي للأسباب الخارجية، وسوف نعرض **أولا:أهم الأسباب الداخلية لانتشار الطعون والشبهات المعاصرة وهى:.**

١-ً جهل الكثير من أبناء المسلمين بالحديث النبوي ومكانته وارتباطه بالقرآن، وكونه المصدر الثاني للتشريع، وأنه حجة كالقرآن الكريم، هذا من أهم أسباب انتشار التحديات التي تواجه الحديث النبوي، فلا عجب أن رأينا من أبناء المسلمين من شكك في الحديث النبوي ودعا للاقتصار على القرآن الكريم، زاعمًا أن فيه الكفاية ولا حاجة معه للحديث، وهؤلاء لو أتعبوا أنفسهم قليلاً وسألوا أهل العلم

واطلعوا على مصادر الحديث وشروحه ما صدر منهم مثل هذا، لكنهم يصرون على أخذ العلم من غير أهله، والقراءة في الكتب من غير معلم وشيخ يسدد لهم الرأي ويقوي لهم الحجة[١].

٢-**الجهل بجهود علماء الحديث وتاريخ تدوين السنة**، وما قبل التدوين والظروف التي حفظ فيها الحديث النبوي، فإن الجهل بذلك مدعاة للانخداع لما يقوله المغرضون من المستشرقين وأعداء الإسلام، ومن تتلمذ على كتبهم أو طبق مناهجهم، أو ارتبط بمنطلقاتهم وغاياتهم، يضاف إلى ذلك ما قد يلجأ إليه بعضهم من تجهيل أو تهوين لجهود المحدثين ومنهجهم، ويتناسى ذاك المنهج الرصين الذي وضعه علماء الحديث في حفظ سنة نبيهم وتنقيتها من الشوائب والدفاع عنها، والذي استفاد منه النقد الحديث.

٣- **انبهار كثير ممن ينتسبون للإسلام بعلماء الغرب وعلومهم**، حتى أصبحوا أبواقًا يرددون فكرهم وينادون بالتشكيك في الحديث النبوي ورجاله وكتبه، وزعموا أنهم يقودون تيار التنوير الإسلامي ونشر العلمانية الحديثة، وهؤلاء ينطبق عليهم قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[٢]، وقد قيد الله تعالى لأمثال هؤلاء علماء أجلاء قاموا بالرد عليهم ودافعوا عن حديث نبيهم صلى الله عليه وسلم.

٤- **ظهور الجماعات الإسلامية المتطرفة**، والتي فهمت الحديث مجردًا عن حقيقته ومراده، ولوت نصوصه بما يتناسب مع أفكارها.

٥- **حب الشهرة والظهور**، وادعاء النقد العلمي الموضوعي دون امتلاك أدوات النقد العلمي، وقواعده، وضعف التأصيل العلمي للعلوم الشرعية وضوابطها[٣].

---

(١) السنة النبوية في مواجهة التحديات وحملات التشكيك، بحث على شبكة الانترنت للدكتور/ إسحاق السعدي، على موقع www.alyaum.cim>article

(٢) سورة الكهف، الآيات (١٠٣-١٠٤).

(٣) أهم أسباب انتشار الشبهات حول السنة وبعض الكتب في الرد على المشككين فيها، بحث على شبكة الانترنت للدكتور/ ناصر عبد المهدي، على موقع: www.alukah.net

٦- **سرعة انتشار الشبهات،** لوجود بعض منصات الشهرة كمواقع التواصل الاجتماعي التي يسرت للكثيرين نشر أفكارهم والترويج لها، وتسليط الأضواء عليهم.

٧- **اتباع الهوى والشهوات،** للتخفيف من تكاليف الدين تحت أي ذريعة، بحجة وجود الشبهات وبعض القضايا المشكلة.

٨- **ضعف التأصيل العلمي لدى طلاب العلوم الشرعية عامة وعلوم الحديث خاصة،** فضلاً عن عوام الناس، فتنتشر الشبهات بينهم بسرعة لضعف تصديهم لها.

ثانيًا: أهم الأسباب الخارجية لانتشار الطعون والشبهات المعاصرة:

أولاً: محاولة الهيمنة على العالم الإسلامي، والتي يسعى إليها الغرب من قديم ويبذل لها الغالي والنفيس، وأعداء العالم الإسلامي يوقنون أن ذلك لن يتحقق إلا بالقضاء على ثوابت المسلمين وزعزعتها في صدورهم فألصقوا التهم بالإسلام واتهموه بالإرهاب والتطرف، وأرجعوا السبب في ذلك لاحتكامهم للقرآن والسنة وتمسكهم بها، بل وساندوا من يطعن في القرآن والسنة تحت دعوى الحرية الفكرية، والتجديد في الدين بما يتناسب مع العصر، وكانوا يخصصون علماء لدراسة علوم الشرق وثقافته ومعالم فكره الإسلامي فيما عرف بالاستشراق، وكان الغرض من ذلك محاربة الفكر الإسلامي وتطويقه ووقف مَدِّه وانتشاره، وصنعوا جيلاً من أبناء المسلمين يطعن في الإسلام وثوابته وجعلوه يحارب الإسلام بالنيابة عنهم.

ثانيًا: دعم الغرب للجماعات المتطرفة، والتي فهمت الإسلام فهمًا خاطئًا وحَمَّلت القرآن والحديث النبوي ما لا يطيقون بتفسيراتهم الباطلة لهما، وجعلوا الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ما يخدم معتقداتهم الفاسدة، فاستمدوا من الحديث النبوي فقط الأحاديث التي وردت في الحض على الجهاد، وتخويف المقصرين في أداء الشعائر، تاركين أحاديث أخرى كثيرة تدعو إلى التسامح، والرفق في معاملة الخصوم، وصدروا للعالم أن الإسلام دين قتال وحرب لا دين سلم وسلام، وقد تلقف أعداء الإسلام هذه الجماعات واحتضنوها وأمدوها بالسلاح والعتاد، ثم استخدموها لحرب الإسلام نفسه.

ثالثًا: التشويه المتعمد من وسائل الإعلام الغربية للإسلام والمسلمين وخاصة

للنبي محمد صلى الله عليه وسلم وسنته، فتارة يطعنون في شخصه صلى الله عليه وسلم بالأفلام المسيئة ويظهرونه رجلاً شهوانيًا دمويًا، لا يضع سيفه من يده، وتارة يطعنون في الأحاديث الواردة عنه، ويثيرون الشبه حولها، كشبهة زواج النبي صلى الله عليه وسلم من عائشة رضي الله عنها، وشبهة انتشار الإسلام بالسيف، وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ماديًا وكان قاسيًا وغيرها من الشبه التي ظهر عوارها وضعفها، والتي كان الغرض من ورائها إثارة الأحقاد والعدوان بهدف بناء جدار من الكراهية والرفض بين الإسلام والمسلمين من جهة، والشعوب الغربية من جهة أخرى.

وواجب على المسلمين جميعًا –علمائهم وعامتهم– الإيمان بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وتصديق رسالته ودعوته، وطاعته في أمره ونهيه، ونصرته حيًّا وميتًا، ومعاداة من عاداه وموالاة من والاه، وإعظام حقه وتوقيره، وإحياء طريقته وسنته، وبث دعوته ونشر شريعته، ونفي التهمة عنها[1].

وواجب على المتخصصين خاصة ما يلي:

١) متابعة أخبار منكرى السنة والقراءة المستمرة في فكر العلمانيين والليبراليين والقرآنيين وأدعياء التجديد والحداثة الذين يحاولون التشكيك والطعن في الحديث النبوي وعدم العمل به.

٢) القيام بالمشاريع العلمية التي تخدم الحديث النبوي، والتي تهدف إلى تشجيع البحث العلمي للسنة وموضوعاتها المختلفة

٣) إظهار العلاقة بين القرآن والحديث النبوي، وإثبات حجيته.

---

(١) شرح النووي على مسلم (٣٧/٢)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٤) فهم كيفية التعامل الصحيح مع قواعد الحديث وعلومه وألفاظه ليصح فهمه ويحسن الاستنباط منه.

٥) وقوف جميع أبناء الأمة –علماؤها ومثقفوها وأغنياؤها وقادتها– جنبًا إلى جنب مع علماء الحديث ودارسيه وإزالة كل العقبات التي يواجهونها حتى يتصدوا للتحديات التي تواجههم.

وما لم يتم تفعيل هذه الأمور والإفادة منها وترجمتها في دراسة الحديث النبوي، تزداد التحديات التي يواجهها وتنتشر ويصعب التغلب عليها، وتبقى إشكالية معرفة الطرق والوسائل التي تواجه بها هذه التحديات.

الفصل الأول
الطعون والشبهات المعاصرة
وأثرها على دراسة الحديث النبوي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الصعوبات التي تواجه دارسي الحديث النبوي.

المبحث الثاني: أثر الطعون والشبهات المعاصرة على الحديث النبوي.

المبحث الأول
الصعوبات التي تواجه دارسي الحديث النبوي

في ظل المتغيرات المعاصرة والتحديات الكبيرة التي تواجه الأمة الإسلامية، تزداد أهمية تعليم القرآن الكريم والحديث النبوي ودراستهما دراسة وافية، للتصدي لتلك الهجمات المتتابعة عليهما وخاصة الحديث النبوي، وذلك بدراسة أسانيده المتصلة إلى مصادرها الأصلية المتضافرة، والتي تبين كل ما يتعلق بحياة النبي بجميع تفاصيلها سواء كان في شئونه الخاصة أو العامة، مهما بلغت تلك التفاصيل من خصوصية، وسرد الحوادث التاريخية التي صاحبت.. تلك الحقبة، مع وجود الآثار المادية التي تؤكد البحوث العلمية صحتها ومطابقتها للمذكور في الحوادث التاريخية كل ذلك يدعم صدق نبوة سيدنا محمد ، لأنه مهما بلغ المرء من عظمة، فإن من العسير أن تتوافر له الظروف التي تُمكنُّ من متابعة جميع مسيرة حياته، حتى من قبل ولادته إلى وفاته، فإذا تم ذلك لشخص، وتضافرت المصادر المتعددة على رصد وتسجيل مسيرة حياته، دون أن تختلف تلك المصادر على شيء ذي بال، إلا في أمور يسيرة تحتمل التأويل بيسر، دَلَّ ذلك على أن هذا ليس أمرًا طبيعيًا بل هو أمر خارق للمعتاد مما يؤكد رعاية الله له تصديقًا لنبوته .

إلا أن صدق النبي لم يُرْضِ أعداء الإسلام وأدعيائه فأخذوا يشككون في سننه وسيرته، ويكتبونها وينشرونها في الصحف ووسائل الإعلام خصوصًا في عصرنا هذا الذي كثرت فيه هذه الوسائل، ودخلت على الناس في بيوتهم.

لكن الله تعالى قيد، لحديث نبيه وسيرته علماء مخلصين رَدُّوا عنها تلك الشكوك، وبينوا ضعفها، من خلال دراسة قواعد الحديث النبوي التي استقر عليها علماء الحديث وحفظوه بها، ولكننا اليوم نرى تقاعسًا في طلب هذه القواعد ودراستها لدى طلاب العلم الشرعي عامة وطلاب الحديث النبوي خاصة، فلم يعد درس الحديث النبوي اليوم كسابقه فيما مضى فبالرغم من الحالة التي كان عليها السابقون من طلاب العلم، من الفقر والحاجة، وقلة المصادر والمراجع العلمية، وبُعد المسافات بين العلماء، وتفرقهم في البلدان؛ وانشغالهم مع طلب العلم بالجهاد، وغير ذلك من الأمور التي انتفت عن حاضرنا الآن؛ إلا أنه من المتفق عليه أنهم كانوا أعلم وأتقن،

وأضبط للعلم، وأخلص لله تعالى، لذلك خلد الله ذكرهم، وبارك أعمالهم، فلا يدانيهم أحد في بذلهم وعطائهم.

وعلى النقيض تجد حالنا الآن، فبالرغم من تحسن الأوضاع المادية لكثير من طلاب العلم في بعض البلدان، وبالرّغم من توفر الكتب العلمية المختلفة والمتنوعة في المكاتب العامَّة والخاصَّة في بعض البقاع، وسهولة الاتصال بالعلماء ورجال الدين، من خلال وسائل الاتصال الحديثة المتنوعة، إضافة إلى إمكانية الاحتفاظ بالدروس مسجلة، والاستماع إليها مرارًا، إلا أن المنصف يجد أنه لا حاجة للمقارنة بين طلب العلم المعاصر وطلب العلم عند السَّلف، إذ لا وجه للمقارنة أصلاً[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه ما سبب تدني مستوى طالب العلم عامة وطالب الحديث النبوي خاصة؟ وما التحديات التي تواجه دارسي الحديث النبوي؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

بداية ليس الهدف من دراسة الحديث النبوي مجرد العمل به فقط، وإن كان هذا هدفًا ساميًا، إلا أن هناك أهدافًا أخرى من دراسة الحديث وهي حفظ الشرع، وحفظ التراث العلمي ونقله للأجيال القادمة، والتصدي للطاعنين والحاقدين على الحديث النبوي، وصيانته من التحريف والتبديل، وتنقيته من الشوائب والدسائس المتعلقة به لينتقل خالصًا سالمًا إلى المسلمين.

ولكي تتحقق تلك الأهداف مجتمعة لابد من معرفة أهم التحديات التي تواجه دارسي الحديث النبوي، ومناقشتها، وعرض أسبابها وطرق علاجها، حتى يحقق دارسوا الحديث تلك الأهداف المرجوة منهم.

ونلاحظ أن أهم تلك التحديات ما يلي:-

١) تدني الهمة وضعفها في طلب العلم ودراسة الحديث النبوي. والتي لا يقوم لها إلا من كانت له إرادة قوية وهمة عالية، ولاشك أن لهذا التدني أسباب، منها:-

---

(١) إشكالية طلب العلم المعاصرة د/ مصطفى مهدي، بحث على شبكة الإنترنت على موقع www.alukah.net.

المعاصي التي قد يقع فيها طالب العلم ويألفها، والشهوات التي باتت جزءًا من حياته وصارت تحيط به من كل اتجاه، وضياع الأوقات فيما لا ينفع، والدخول في مشاريع علمية ودراسية دون تكملتها، والعيش في فوضى وحياة غير مرتبة ومنظمة وبدون هدف يسعى إلى تحقيقه.

ولقد ضرب سلفنا الصالح أروع الأمثلة في علو الهمة وقوتها في دراسة الحديث النبوي الشريف، فكانوا يرحلون في طلب الحديث، ويسهرون في المذاكرة، ويتعرضون للأخطار، ويعانون الجوع والمرض في سبيل طلب الحديث، ويضنون بالوقت أن يضيع في غير تحصيل فائدة، أو الوقوف على نكتة علمية، إلى غير ذلك من صور علو همتهم في طلب الحديث النبوي الشريف، لعلمهم بشرف ما هم فيه.

قال الإمام الشوكاني (رحمه الله تعالى) في الحث على علو الهمة في طلب العلم: (فإن الله سبحانه وتعالى قد قرن العلماء في كتابه بنفسه وملائكته فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾[1] وقصر الخشية له التي هي سبب الفوز لديه عليهم فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[2] وأخبر عباده بأنه يرفع علماء أمته درجات فقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[3] وأخبر رسوله ﷺ بأن العلماء ورثة الأنبياء، وناهيك بهذه المزية الجليلة، والمنقبة النبيلة، فأَكْرِمْ بنفس تطلب غاية المطالب في أشرف المكاسب، وأَحْبِبْ برجل أراد من الفضائل ما لا تدانيه فضيلة، ولا تساميه منقبة، ولا تقاربه مكرمة)[4].

---

(١) سورة آل عمران الآية (١٨).

(٢) سورة فاطر الآية (٢٨).

(٣) سورة المجادلة الآية (١١).

(٤) آداب الطلب ومنتهى الأدب للشوكاني (صـ ٣٥) تحقيق: عبد الله الشريجي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط أولى ١٤١٩- ١٩٩٨م.

ومن هؤلاء الأماجد الإمام النووي (رحمه الله تعالى) الذي ضرب به المثل في علو همته في طلب الحديث الذي قال: (وبقيت سنتين لم أضع جنبي على الأرض إذا غلبني النوم استندت إلى الكتب لحظة وأنتبه)[١].

قال عنه الذهبي (رحمه الله): (وضرب به المثل في إكبابه على طلب العلم ليلاً ونهارًا وهجره النوم إلا من غلبة، وضبط أوقاته بلزوم الدرس أو الكتابة أو المطالعة، أو التردد على الشيوخ)[٢].

وقال عنه قطب الدين اليونيني (رحمه الله): (وكان لا يضيع له وقت في ليل ولا نهار إلا في وظيفة من الاشتغال بالعلم، حتى إنه في ذهابه في الطريق وإيابه يشتغل في تكرار محفوظة أو مطالعة، وإنه بقى على التحصيل على هذا الوجه ست سنين)[٣].

ولعلاج تدني الهمة لابد من أمور منها:-

أ) تجديد النية لله تعالى وإخلاصها له، فإذا أخلص الإنسان لله في طلبه للعلم الشرعي وعرف أنه يثاب عليه، أو يكون في الدرجة الثالثة من درجات الأمة الذين شهدوا لله بالوحدانية فإن همته تنشط.

ب) أن يلازم زملاءه الذين يحثونه على العلم، ويساعدونه على المناقشة والبحث ولا يمل من صحبتهم ماداموا يعينونه على العلم، ويصبر نفسه ويحبسها إذا أرادت أن تتفلت، وإذا صبر وتعود الطلب صار الطلب سجية له، وصار اليوم الذي يفقد فيه الطلب يومًا طويلاً عليه.

ج) ملازمة شيخ مربّ معلم يرشده في طريق طلبه ويشد من همته إذا فترت، ويسدد رأيه، ويشمر عن ساق جده واجتهاده في التلقي عنه وعن غيره من المشهورين

---

(١) الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، د/ عبد الغني الدقر (صـ ٢٥-٢٦) ترجمة عبد الله ياسالاري، دار القلم، دمشق، سوريا ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

(٢) تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيى الدين، علاء الدين بن العطار (صـ ٦٤) تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط أولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

(٣) المصدر السابق.

بالعلم والدين والورع، ولو كانوا في غير موطنه، وقد كان طلبة العلم يرحلون من أجل ذلك على الرغم من وعورة الطريق وصعوبة المركب، حتى قالوا في طالب الحديث الذي لا يرحل: (لا تأنس منه رشدًا)[1].

٢) قضية الكسب وتحصيل الرزق، والتي يقضي الطالب فيها وقتًا، ويبذل فيها جهدًا يعود على طلبه للعلم بقدر من السلبية والانتقاص من حقه، والعجز عن إتيان الأمر على وجهه، بل أحيانًا كثيرة تكون سببًا في عزوف طلاب العلم عن العلم، إذ يعجزون عن الجمع بين الكسب والطلب، خاصة في هذه الأزمنة التي غلت فيها الأسعار غلاءً فاحشًا والتي تتطلب وقتًا مضاعفًا وجهدًا كبيرًا لمسايرة هذا الغلاء، مما يؤثر سلبًا على وقت طلب العلم، وتحصيله.

ولعلاج مشكلة الكسب وتحصيل الرزق لطالب العلم لابد من أمور منها:

أ) فتح باب الإعانة أو الكفالة لطلاب العلم، أو المشاركة في الأعمال قليلة الوقت، كثيرة الدخل.

ب) اهتمام الحكومات والمؤسسات الرسمية والخاصة بطلاب العلم وتيسير الوظائف والأعمال التي تتناسب مع وقتهم ولا تؤثر على طلبهم للعلم.

ج) إعادة مشاريع الوقف على طلاب العلم التي كانت قديمًا لإيوائهم ورعايتهم وتيسير سبل العيش الكريم لهم.

٣) العجز عن شراء الكتب والمراجع اللازمة لعملية الطلب، إما بسبب ارتفاع ثمنها. وهو السبب الأكبر، وإما بسبب عدم توفرها، فإذا قيل: لا يلزم الطالب الشراء والتملك، ولكن الأهم توفر الكتاب وتمكنه من المطالعة، فيجاب عن ذلك بقلة أو ندرة المكتبات العامَّة التي تعُنَى بتوفير الكتب الحديثية المتخصصة اللازمة لطالب العلم على تنوع المراحل، وتنوع الكتب ما بين تصنيف لمعاصر، ومتقدم، وغير ذلك من الأمور.

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث (صـ ١٩١).

ولعلاج مشكلة العجز عن شراء الكتب والمراجع اللازمة لابد من أمور منها:

أ) توفير الحكومات والوزارات المعنية بالتعليم الكتاب لطالب العلم، سواء بالنسخ المجانية لطلبة العلم، المعروفين بذلك، أو بالتخفيضات بحيث يكون الكتاب ثمنه رمزيًا، أو بإنشاء المكتبات العامَّة، التي تحتوي على ما يحتاجه طالب العلم من كتب ومراجع متنوعة لكافة التخصصات وخاصة تخصصات الحديث النبوي [1].

ب) تزويد المكتبات العامة بالدراسات الحديثية الحديثة والإصدارات العلمية الدورية المعنية بالدراسات الحديثية، وأعمال الندوات والمؤتمرات المعنية بدراسة الحديث النبوي وعلومه، حتى يواكب طلاب العلم مستجدات العصر، ويُلِمَّوا بالدراسات الحديثية المعاصرة.

ج) إنشاء مواقع الكترونية مجانية تقوم عليها الدولة بالإشراف والمتابعة، وتزويدها بأحدث الكتب والمراجع القديمة والحديثة ودفاعات العلماء عن الحديث النبوي، ومعرفة الشبهات التي يتعرض لها.

د) قلة الرحلة إلى طلب الحديث وسماعه من الشيوخ، والذي يعتبر من ميزات وشروط هذا العلم، وذلك راجع إلى ارتفاع تكاليف السفر وعدم استقرار البلدان سياسيًا واقتصاديًا، وأيضًا إجراءات السفر وشروطها التي أحيانًا ما تكون معقدة وليست متوفرة في طالب العلم.

ولعلاج مشكلة قلة الرحلة إلى طلب الحديث لابد من أمور منها:-

أ) تيسير الحكومات لطلاب العلم التنقل بين البلدان لسماع الحديث والعلوم ولقاء المشايخ، وزيارة الجامعات المختصة بالدراسات الشرعية والحديثية، وعمل ميثاق دولي بعدم التعرض لهم.

ب) تخفيض أسعار الرحلات التي يقوم بها طلاب العلم لتلقي العلم ودراسته، تتحملها الدولة، أو أهل الخير الذين يكفلون أهل العلم، ويوقفون لهم الأموال.

---

(١) إشكالية طلب العلم المعاصر، د/ مصطفى مهدي.

ج) استضافة الجهات والوزارات المعنية بالعلم والعلماء من خارج الأوطان، إما في صورة مؤتمرات دولية، أو في صورة زيارات وندوات علمية، ليتمكن طلاب العلم من ملاقاة هؤلاء العلماء والاستفادة منهم.

د) قلة العلماء الناصحين والمربين الذين يخرجون أجيالاً قادرة على دراسة الحديث النبوي والعناية به والدفاع عنه، وهذه المهمة العظيمة لا يقوم بها إلا العلماء الراسخون المسدَّدون، ممن وفقهم الله تعالى ورزقهم حسن الفهم والخبرة، وفقه النفس العلمي والتربوي، لأنهم يلزمهم فهم منهج الطالب، وكذلك معرفة نفسياته وقدراته الذهنية، ومؤهلاته، وجانب التربية عنده، وسلوكه وعلاج هذه المشكلة يتمثل في شيء واحد وهو معرفة العلماء للدور المنوط بهم تجاه العلم وطلابه، وتبنيهم واحتوائهم لطالب العلم، والوقوف بجانبه ليتخطى مصاعب الطلب، وإرشادهم إلى هدى الإسلام في تزكية النفوس وتحليتها بكريم الخصال والشيم وجعلهم يتحملون ويؤدون علم الأمة وتراثها للأجيال القادمة، ويدافعون عن سنة نبيهم، وإسلامهم.

٦) غياب العمل الإبداعي لخدمة الحديث النبوي الذي لا يتوقف على ميدان محدد أو آليات معينة، بل يشمل كل ميادين الحياة، فيتعدد هذا العمل حسب ما يتمتع به المسلم من العلم والدين والقدرة على العمل مع ملكة المهارة لديه، على جميع المستويات، فالمعلم مع طلابه يستطيع حسب علمه بالحديث النبوي ومهارته التعليمية والتربوية أن يعرفهم بالحديث النبوي: ويحببهم إليه، ويحفزهم لقراءة سيرة النبي □ والاقتداء به في العبادات والأخلاق والسلوك[١].

والعالم يؤلف الكتب والمصنفات ويكتب المقالات والبحوث عن الحديث النبوي وعلومه، وعن السيرة النبوية وشمائل النبي □ ودفع الشبهات ورد الأباطيل المثارة حول السنة والنبي □، والحاجة إلى هذا النوع من خدمة الحديث متجددة دائمًا وخاصة بعد أن تعرضت شخصية النبي □ إلى إساءات وتشويهات في البلدان الغربية، وهذا يتطلب المزيد من التآليف والمقالات وترجمتها إلى اللغات المختلفة، لتعريف

---

(١) فقه الواقع المعاصر في ضوء السنة النبوية، الأسس والأهداف والوسائل والآثار (صـ ٩٥) الهيئة العليا لجائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والمعاصرة.

المجتمعات غير المسلمة بسيرة النبي وشمائله في كل الجوانب.

وأيضًا يجب على المبدع سواء كان المعلم أو العالم أن يستفيد من المجالات التي ظهرت حديثًا في خدمة الحديث النبوي ونشرها، والتي ساعدت على تنشيط حركة خدمة الحديث تعلمًا وتعليمًا، وحفظًا ونشرًا، كالانترنت والبرامج الالكترونية، ومراكز التراث لأبحاث الحاسب الآلي.

٧) قلة المعاهد والمراكز الخاصة بدراسة الحديث النبوي، والوقوف على متطلبات وتحديات العصر، والرد على الطاعنين والمشككين في الحديث النبوي، وذلك بإعداد موسوعات في الحديث النبوي وعلومه وكذلك السيرة النبوية، وجمع المخطوطات والوثائق المتعلقة بالحديث النبوي وتحقيق بعضها، وترجمة بعض كتب الحديث والسيرة النبوية إلى لغات أخرى(١).

٨) قلة الإسهام المالي لخدمة الحديث النبوي، ويعد هذا من الأعمال الصالحة العظيمة التي يؤجر عليها المسلم، لأن ذلك يدخل في باب الصدقة الجارية، التي تنتقل منفعتها بين الناس، مثل فتح مراكز خدمة السنة النبوية، أو التكفل بالإنفاق على دور حفظ الحديث النبوي، أو الإنفاق على طباعة كتب الحديث ونشرها، أو إقامة الندوات حول الحديث النبوي، أو إنشاء كراس علمية في الجامعات لخدمة الحديث النبوي، وغيرها من الأعمال التي تعين على نشر حديث النبي وسيرته.

تلك هي أهم التحديات المعاصرة التي تواجه دارسي الحديث النبوي، ولإزالة هذه التحديات لابد من تكاتف كل المسلمين على اختلاف مستوياتهم وقياداتهم، وبذل الدول الإسلامية وقياداتها ومؤسساتها ورجال أعمالها وعلمائها والوزارات المعنية بالعلم والثقافة أقصى ما في وسعهم للتخلص من هذه التحديات، والاستفادة من التطور التقني والإعلامي الهائل الذي يشهده العالم الآن في نشر الحديث النبوي وعلومه والدفاع عنه.

---

(١) مناهج النقد الحديث والنقد التاريخي للحديث النبوي (صـ ٤٠) الهيئة العليا لجائزة: نايف بن عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية المعاصرة، د. أحمد فكير.

المبحث الثاني
أثر الطعون والشبهات المعاصرة على الحديث النبوي

أثار أعداء الحديث النبوي في الداخل والخارج عددًا من الطعون والشبه حوله بغرض التشكيك فيه، فهاجموا علماءه، وكتبه، وقواعده، إلا أن ذلك كله بفضل الله تعالى باء بالفشل، ثم بفضل رجال مخلصين، بذلوا الغالي والنفيس في الدفاع عن دين الله تعالى وحديث نبيه □، ووضعوا قواعد لحفظ حديث رسول الله □ لم يسبقهم إليها أحد، وصعب على الطاعنين في الحديث النبوي اختراقها أو إظهار خلل فيها، لكن هذه الطعون والشبهات التي أثيرت حول الحديث النبوي تركت أثرًا على دراسة الحديث النبوي تمثل في ما يلي:

١) أنها شغلت جانبًا من اهتمامات المحدثين، وحيزًا من مؤلفاتهم للرد على هؤلاء الطاعنين ومن هؤلاء:-

أ) محمد محمد أبو زهو في كتابه: الحديث والمحدثون، أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

ب) محمد محمد أبو شهبة في كتابه:- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ط الثانية ١٣٧٨هـ.

ج) سالم علي البهنساوي في كتابه (السنة المفترى عليها)، دار الوفاء، القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

د) محمد مصطفى الأعظمي في كتابه (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه) المكتب الإسلامي بالهند ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

هـ) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي ط الرابعة، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

و) صلاح الدين مقبول أحمد في كتابه: زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا، مجمع البحوث الإسلامية، الهند، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

ز) أحمد عمر هاشم في كتابه (منهج الدفاع عن الحديث النبوي) دراسة

توثيقية، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

س) محمد الأعظمي، في كتابه (دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه)، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

ش) المعلم اليماني في كتابه (التنكيل بما في تأنيب الكوثري، من الأباطيل، المكتب الإسلامي، بيروت.

ص) محمد مصطفى الأعظمي في كتابه (منهج النقد عند المحدثين نشأته وتطوره)، طبعة ثانية، بدون ناشر، ١٤٠٢هـ.

وغير هؤلاء الكثير من العلماء الذين تصدوا لتلك الطعون والشبهات ومزاعم المستشرقين وأذنابهم حول الحديث النبوي، والذين كان لهم شرف الدفاع عن الحديث النبوي وحفظه، ولاشك أن ذلك كلفهم من الوقت والجهد الكثير، وربما شغلتهم قليلاً عن التأليف في الحديث النبوي وعلومه، وتقريبه للناس، وشرح غوامضه، ونشره وخدمته، وتعليمه لطلاب العلم، إلا أن هذا زاد الإسلام قوة، وانتشارًا، وصنع له حصانة ضد أي شبهة تثار حوله، وحول مصدري تشريعه الكتاب والسنة النبوية، فحفظ التاريخ جهدهم.

وخَلَّد ذكرهم، أما هذه الفرق التي أثارت الشبهات والطعون حول الحديث النبوي قديمًا وحديثًا، وأنكرت بعض أجزائه التي كانت تقف في سبيل إثبات نظرياتهم الزائفة، عَضَّ عليها الزمن، بفضل الله عز وجل ثم بجهود هؤلاء المحدثين المتواصلة في الدفاع عن الحديث النبوي، وصارت أكثرها في ذمة التاريخ، ولم تقم لها بعد ذلك قائمة[١].

ولاشك أن التأليف في الدفاع عن الحديث النبوي واجب على جميع العلماء لحفظ مصدر التشريع الثاني بعد القرآن، فهذا التأليف مع كثرة الطاعنين وكثرة طعونهم، سيكون سببًا رئيسًا في نشر الحديث وبيان أحكامه واستنباط قواعده،

---

(١) زوابع في وجه السنة قديمًا وحديثًا، صلاح الدين مقبول أحمد (صـ ٥٥) مجمع البحوث العلمية الإسلامية بالهند، ط الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

وإظهار أقوال وأفعال وتقريرات صاحبه وسننه الخُلقية والخِلقية، ومنهج العلماء في نقله ودراسته، وإسقاطه على الواقع، ومساهمته في حل مشكلات المجتمعات الإسلامية، والنهوض بها، وعرض القواعد التي أسس النبي دولة المسلمين في المدينة ومدد الاستفادة منها، والتأكيد على صلاحية الحديث النبوي لكل زمان ومكان.

وينبغي لعلماء المسلمين أن يُحذروا طلاب العلم المبتدئين والدعاة الذين يعظون الناس من أن يشغلوا أنفسهم بهذه الشبه والطعون التي يتعرض لها الحديث النبوي، والانشغال بعرضها على الناس، فإن هذا فيه من الفتن ما فيه وقد يضر أكثر مما ينفع، وليس معنى هذا أنهم لا يدافعون عن حديث نبيهم، أو يطلعوا على ما يحاك له من أعداء الداخل والخارج، فهذا واجب عليهم، ولكن لا يشغلهم هذا عن معرفة وتعليم الأصول التي لا يستغني عنها المسلم، ولا يكون إلا ردًّا على سؤال أو توضيح لمبهم، لكن أن يكون كل اهتمام العالم أو طلاب العلم والدعاة بهذا الأمر الذي لن ينتهي إلى قيام الساعة فهذا حذر منه العلماء، كما قال الإمام الغزالي (رحمه الله تعالى)، (وأما الخلافيات التي أحدثت في هذه الأعصار المتأخرة وأبدع فيها من التحريرات والتصنيفات والمجادلات ما لم يعهد مثلها في السلف فإياك وأن تحوم حولها واجتنبها اجتناب السم القاتل فإنها الداء العضال، وهو الذي رد الفقهاء كلهم إلى طلب المنافسة والمباهاة فأقبل هذه النصيحة ممن ضيع العمر فيه زمانًا، وزاد فيه على الأولين تصنيفًا وتحقيقًا وجدلاً وبيانًا، ثم ألهمه الله رشده وأطلعه على عيبه فهجره واشتغل بنفسه)[1].

وعلى هؤلاء الناشرين لهذه الشبه والطعون على الفضائيات والقنوات ليل نهار، أن يتقوا الله في السامعين، لأن منهم متنوع الثقافة، ومنهم متعدد العادات والطبائع، ومنهم من لم تلوث فطرته بكبيرة أو شبهة، ومنهم ظالم لنفسه مبين.

---

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (١/ ٤١) دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢) أن هذه الطعون والشبه أدت إلى شغل الكثير عن مقاصد الحديث النبوي وأهدافه السامية، وهي بناء الفرد المسلم وتعليمه وتربيته وتزكيته المتضمنة لحسن فهم الدين والإيمان به إيمانًا يدفع العمل به والعمل له، ولا يتم ذلك إلا ببيان أحكام القرآن الكريم وأوامره ونواهيه، والتي هي من أهم مقاصد الحديث النبوي، فمقاصد القرآن الكريم التي أقرها في الجملة هي نفس المقاصد التي أقرها الحديث النبوي الشريف وفصلها ودعمها، وفي ذلك يقول الشاطبي (رحمه الله تعالى): (القرآن الكريم أتى بالتعريف بمصالح الدارين جلبًا لها، والتعريف بمفاسدها دَفْعًا لها، وإذا نظرنا إلى السنة وجدناها لا تزيد على تقرير هذه الأمور، فالكتاب أتى بها أصولاً يرجع إليها، والسنة أتت بها تفريعًا على الكتاب والسنة وبيانًا لما فيه منها)[١].

ومن مقاصد الحديث النبوي أيضًا بناء المجتمعات المسلمة على العدل واليسر والسماحة ومنع الضرر والضرار، وتحقيق الإخاء بين أبناءه وإظهار المودة وحسن الخلق، وأخذ العبر والعظات من حياة النبي والتي تقوي الإيمان وتزيده، وإتباع هديه والسير على طريقته، ليهتدي الإنسان إلى الصراط المستقيم ويأمن الضلال والعقوبة والفتنة[٢].

٣) أن بعض العوام خدعوا بهذه الطعون فظنوها صحيحة أو بعضها وبدأوا يرددونها وتأخذ حيذا من وقتهم مما يدل على أنها أثرت فيهم أو حققت مراد أصحابها بأن جعلتهم يشككون في تكذيبها وردها، وهذا ما رأيناه في السنوات الأخيرة من انتشار هذه الطعون والشبهات على الفضائيات والقنوات، وظهور أصحابها على أنهم مفكرين ومثقفين وقد يكونوا كذلك، لكنهم أميون في دراسة الحديث ومعرفة قواعده فليس معنى الأمي أو العامي الذي يعرف القراءة والكتابة فقط، بل في معانيها

---

(١) الموافقات للشاطبي (٤/ ٣٤٦)، دار ابن عفان للنشر، مصر ط الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م والشاطبي ومقاصد الشريعة، حمادة العبيدي (صـ ١٣١) منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

(٢) الموافقات للشاطبي (٤/ ٣٤٦)، دار ابن عفان للنشر، مصر ط الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م والشاطبي ومقاصد الشريعة، حمادة العبيدي (صـ ١٣١) منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

أن الإنسان قد يكون بارعًا في علم أميًّا في علم آخر فقد نجد طبيبًا بارعًا في الطب لكنه أمي في علم التفسير أو الحديث وهؤلاء الطاعنون عندهم أُمية في الحديث وعلومه، فلو كان لهم أدنى معرفة بهذا العلم وقواعد العلماء في كتابته وحفظه، ما صدروا للناس هذه الشبه والطعون، ولنزهوا السنة والحديث النبوي عنها. إذ أن العلماء الربانيين لا ينشرون شيئًا إلا إذا علموا صحته كما قال ابن حبان (رحمه الله تعالى): (وجاء الخبر عن النبي «**كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع**»[١] يزجر المرء أن يحدث بكل ما سمع حتى يعلم علم اليقين صحته)[٢].

فلو أراح هؤلاء المشككون في الحديث أنفسهم بسؤال أهل العلم لأجابوهم وأقاموا الحجة عليهم بكذب ما يدعون ولانتهى الأمر؛ لكنهم يريدون نشر الكذب والافتراءات حربًا على الحديث وتشكيكًا للناس فيه، ولذلك يعظم خطر ما يقع به هؤلاء الناس أدعياء العلم والإسلام من أبناء العلمانية والعولمة، من نشر الشبه والطعون على الإذاعات ليسمعها العامة فيتأثروا بها، من غير تثبت ولا تبيين، وربما جعلتهم يتطاولون على العلماء والسلف، كعرض الخلافات التي وقعت بين الصحابة وإخبار الحديث النبوي عنها، وذكر الأحاديث الموضوعة والمكذوبة حول هذا الأمر، والعامي لا علم له بأنها مكذوبة مِمَّا يضعف عنده احتمال كذبها. وهؤلاء الذين ينشرون الطعون في الحديث الشريف على العامة، مبتدعة وكذابون، أَشَدُّ خطرًا على الإسلام والمسلمين من الملحدين كما قال أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي (رحمه الله تعالى): (قال شيخنا أبو الفضل الهمذاني (رحمه الله تعالى): (مبتدعة الإسلام والواضعون للأحاديث أشد من الملحدين لأن الملحدين قصدوا إفساد الدين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل، فهو كأهل بلد سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالمحاصرين من خارج، فالدخلاء يفتحون الحصن، فهو شر على الإسلام من غير الملابسين له)[٣].

---

(١) الحديث أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٩) ح (٥).

(٢) المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان (١/ ٩) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب سوريا، ط الأولى ١٣٩٦هـ.

(٣) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٥١) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة =

خاصة وهم يعلمون في قريرة أنفسهم كذب هذه الافتراءات وضعفها ويغضون الطرف عن ردود علماء المسلمين على هذه الافتراءات والشبه، التي ملأت الآفاق، ويتنكرون لتراث الأمة من مؤلفات أقمعت أهل البدع والضلالات، ويسلمون أنفسهم وراء ألقاب العقلانية والتنويرية، ويتفاخرون بتقليدهم لبعض المستشرقين الحاقدين فيكررون على ألسنتهم كل سوء وبذاءة فاهت بها ألسنتهم.

ولكن الله تعالى مَنَّ على كثير من العوام ببصيرة وإيمان فطري يدفعه لرد هذه الشبهات وتكذيبها بمجرد سماعها وتبرئة الحديث النبوي منها، حتى القلة التي ربما تقتنع بهذه الشبه يكون اقتناعها لحظيًا فمجرد ما أن يجلس مع عالم يستوثق منه سرعان ما يلفظها ويردها.

٤) أن أعداء الإسلام والحديث النبوي اتخذوا من نشر تلك الشبهات والإشكالات التي أذاعوها بناء على فهمهم الخاطئ ذريعة للطعن في كتب الحديث الشريف، ومؤلفيه، نرى هذا جليًّا في الحملة الشرسة على رواة الحديث ونقلته من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث بعدهم، بل تعدى الأمر إلى صاحبها وخصوا الطعن على صحيح البخاري على غيره، والذي لو سقط هذا الكتاب لسقطت حجية الحديث كله، لأن سقوط القوي يسهل سقوط الضعيف، وجعلوا فهمهم السقيم حكمًا يرجع إليه في الحكم على الحديث، ومن ثم على الكتاب الذي حوى هذا الحديث، وقد وصف هؤلاء ابن قتيبة (رحمه الله تعالى) فأبلغ حيث قال فيهم وفي أمثالهم: (وقد تدبرتُ (رحمك الله) كلام العايبين[١] والزارين[٢] فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون، ويعيبون الناس بما يأتون ويبصرون القذى في عيون الناس، وعيونهم تطرف على الأجذاع ويتهمون غيرهم في النقل، ولا يتهمون آراءهم في التأويل،

=

المنورة، ط الأولى ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

(١) **العايبين:** مأخوذ من عاب يعيب، والعيب والعيبة أيضًا والعاب بمعنى وعاب المتاع من باب باع وعيبة وعايا أيضًا صار ذا عيب، لسان العرب (١٠/ ٧٣).

(٢) **الزارين:** مأخوذ من زرى زرية وزراية، عابه وعبت عليه ويقال أيضًا زرى عليه عمله فهو زار أي عابب المعجم الوسيط (٧/)

ومعاني الكتاب والحديث، وما أودعاه من لطائف الحكمة وغرائب اللغة لا يدرك بالطفرة والتولد، والعرض والجوهر، والكيفية والكمية والأينية، ولو ردوا المشكل منهما إلى أهل العلم بهما، وضح لهم المنهج، واتسع لهم المخرج، ولكن يمنع من ذلك طلب الرياسة، وحب الأتباع، واعتقاد الإخوان بالمقالات، والناس أسراب يتبع بعضها بعضا)[1].

ومما ينبغي أن يعلم، أن ما نراه في وقتنا المعاصر من طعن في الدين وفي الحديث النبوي، ليس بدعًا من القول، وإنما ورثة ناشروه ومروجوه عن المبتدعين من المعتزلة والقدرية والجهمية- ومن تبعهم من المستشرقين، الذين سخروا جهودهم في الطعن في حديث النبي فتبعهم على هذا المسلك أذيالهم، ممن لم يتبين لهم فشل مساعيهم وشلل مخططاتهم في تحقيق مآربهم، وصدق الله تعالى فيهم ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾[2].

لذا كان لزامًا على أهل العلم التصدي لهذه الحملات الشرسة، ببيان القواعد الحاكمة لما يعرض من المشكلات حول الحديث النبوي الشريف، وتعظيم مكانته في النفوس[3].

٥) أن أعداء الإسلام من المستشرقين وتلامذتهم بنو أبحاثهم العلمية على تلك الشبه والطعون التي اتهموا بها الحديث النبوي، ونبيه ، وجعلوا منها منفذا للطعن فيها، كما فعلوا في قصة زواج النبي من عائشة (رضي الله عنها) وزينب بنت جحش (رضي الله عنها)، وتعدد زوجاته ، ودخوله على أم حرام وأختها، إلى غير ذلك من الشبه والطعون التي اعتمدوا فيها على الأخبار الواهية الملفقة وتركوا

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري (صـ ٦١- ٦٢) المكتب الإسلامي مؤسسة الإشراق ط الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

(٢) سورة التوبة الآية (٣٢- ٣٣).

(٣) قواعد وضوابط يرد إليها ما يستشكل من الحديث، علاء إبراهيم عبد الرحيم (صـ ١٣) باحث بمركز سلف للبحوث والدراسات، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية مركز سلف للبحوث والدراسات على موقع .httpsi//salafcenter.org

الروايات الصحيحة والفهم الصحيح للنصوص وأقوال الأئمة والمحققين الثقات الذين أظهروا كذب هذه الافتراءات بالحجة والبراهين القاطعة التي لا ينكرها إلا جاحد أو حاقد.

وليس دور العلماء التصدي للمشكلات التي تثار حول الحديث النبوي فقط بل التصدي لكل المشكلات التي تواجه الدين الإسلامي كله، وذلك لأن المستشرقين لهم أهداف أخرى غير الطعن في الحديث النبوي ظهرت في كتاباتهم منها:

١) محاولة التشكيك في الدين والألوهية، لأن الإسلام يخالف معتقداتهم الباطلة من ادعاء أن العالم أوجد نفسه، وأن الطبيعة لها دور في إيجاد العالم، وفهمهم الخاطئ لصفات الألوهية، وأن الدين ظاهرة من الظواهر الاجتماعية وغير ذلك من التخاريف العقلية التي يرفضها الإسلام.

٢) محاولة التشكيك في النبوة والرسالة، وذلك باختراق السيرة النبوية، وإخضاع حياة النبي محمد لعلوم التربية في محاولة للنيل منها، وأيضًا تأثر جزيرة العرب بالظواهر الاقتصادية والسياسية والبيئية، محاولين بذلك أن ينشروا بين الناس أن محمدًا تأثر بكل هذا، وما جاء به من دين جديد إنما بسبب هذه الأمور، والتي باءت كلها بالفشل الذريع.

٣) الطعن في طرق جمع السنة النبوية زاعمين أن السنة لم يكتب لها البقاء لأنها لم تُدون بل كانت تتناقل شفاهة وبين الرواة ولمدة قرنين من الزمن، وغير ذلك من الافتراءات الكاذبة التي أثبت الواقع والقواعد المتبعة في جمع السنة ردها[١].

---

(١) مقال بعنوان الاستشراق والمستشرقون أهداف الاستشراق ورسائله، د. مصطفى السباعي (ص٦٣-٦٦)، مجلة حضارة الإسلام، العدد ٩، السنة الثانية.

٤) الافتراء على التاريخ الإسلامي، والبحث عما ظنوه ثغرات وتناقضات في محاولة لتشويهه ومحاولة تفسيره بمنهج المادية عملاً على إطفاء نور القوة فيه ووهج الواقع، وادعاء أن الإسلام كان مرحلة ضرورية من مراحل تطور البشرية ولكنها انتهت وتجاوزتها البشرية إلى الدين الوضعي وذلك باعتبار الإسلام مرحلة مضت وانقضت، ولم يكتفوا بذلك بل شككوا في التراث الحضاري الإسلامي بدعوى أن الحضارة الإسلامية منقولة من حضارات أخرى سبقتها، وأن المسلمين ما هم إلا نقلة ومترجمين لما قبلهم، كما حاولوا التشكيك في أن يكون للإسلام نهضة حضارية تذكر أصلاً، وشوهوا منصب الخلافة ورموه بأبشع الصفات وأعلنوا الحرب عليه حتى بعد زواله، ومجدوا الخائنين للإسلام والمسلمين وأثنوا عليهم.

٥) التشكيك في أن يكون للمسلمين لغة خاصة قادرة على مسايرة التطور العلمي، أو أن يكون لهم فقه خاص يأخذون منه أحكامهم[١]، وغير ذلك من الافتراءات التي أثبت العلماء الربانيون كذبها وضعفها، وأكدوا أن مصدرها هو الحقد والحسد على هذا الدين الإسلامي.

---

(١) الاستشراق والمستشرقون (صـ ٦٧).

الفصل الثاني
شبهات وطعون معاصرة
حول الحديث النبوي والرد عليها

وفيه ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول: شبهة مخالفة الحديث النبوي للواقع المعاصر.

المبحث الثاني: شبهة معارضة الحديث النبوي للعلوم الطبيعية.

المبحث الثالث:- الطعن في الصحيحين لرد الحديث النبوي.

المبحث الأول
شبهة مخالفة الحديث النبوي للواقع المعاصر

أثار المشككون في الحديث النبوي شبهات حوله، وجعلوا من جهلهم بالحقائق الإيمانية والعلمية مقياسًا بين الحق والباطل والصواب والخطأ، زاعمين بذلك أنه يخالف الحس والواقع الذي يعيشه الناس الآن وما توصلت إليه العلوم الإنسانية من وقائع ومستجدات، فردوا أحاديث صحيحة مروية في أصح كتب الحديث (البخاري ومسلم) أو عرفت بين أهل العلم بصحتها المتفق عليها، بحجة أنها تخالف الواقع، فهي بذلك كاذبة إن كان النبي قالها، أو مكذوبة عليه، وإن قبلها أهل الحديث[١].

والمقصود بهذا كله إنكار الحديث النبوي، وتكذيب المعجزات المادية التي أجراها الله سبحانه وتعالى على يد رسوله الكريم بالإضافة إلى المعجزة المعنوية الخالدة وهي القرآن الكريم[٢].

ونسى هؤلاء أو تناسوا أن معارضة الحديث للحس وللواقع إن كانت دليلاً صحيحًا على عدم صحة الخبر المنقول عن النبي ، وهي كذلك ولاشك، فإن الجهابذة من علماء الحديث كانوا أدرى بها وأعرف ولم يكونوا غافلين عنها، ولم يكونوا ليقبلوا حديثًا وهو معارض للحسِّ أو للواقع معارضة حقيقية، ونجد ذلك واضحًا جليًا في تعليقاتهم على الأحاديث النبوية سواء الصحيحة أو المكذوبة وقد نَصَّ الإمام ابن القيم (رحمه الله تعالى) على ذلك في كتابه (المنار المنيفْ في الصحيح والضعيف) فقال: (ونحن ننبه على أمور كلية، يعرف بها كون الحديث موضوعًا منها: تكذيب الحسّ له كحديث الباذنجان لما أكل له)[٣] (والباذنجان شفاء من كل

---

(١) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة عرض وتفنيد ونقد عبد العظيم المطعني (١/ ١٤١) مكتبة وهبة، القاهرة، ط الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

(٢) كشف شبهات أعداء السنة (شحاتة صقر) (صـ ٣٦٠) الموسوعة الميسرة في الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة الصحيحة المطهرة، نشرت في ١٤٣٧هـ على شبكة المكتبة العربية على موقع arablib.com>harf

(٣) حديث موضوع ذكره السَّخاوي في المقاصد الحسنة (صـ ١٤١/ ٢٧٩) وقال: (باطل لا أصل له، وإن أسنده صاحب تاريخ بلخ، ونقل عن بعض الحفاظ قوله (آية من وضع الزنادقة).

داء)[1] قبح الله واضعهما، فإن هذا لو قاله يوحنس (أمهر الأطباء) لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة، وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغني لم يُفِدْهُ الغني أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم)[2].

فهذا يدل على أن معارضة الحديث للحِسِّ كانت أحد أدوات نقد العلماء للحديث، وكانوا على إدراك بعظيم أهميتها في التمييز بين الصحيح والضعيف ولذلك لما روى عن النبي أنه قال: (قُدِّس العدس على لسان سبعين نبيا)، اتفق العلماء على كذبه، ووضعه على النبي قال الإمام عبد الله بن المبارك (رحمه الله تعالى) معلقًا على هذا الحديث: (لا، ولا على لسان نبي واحد، إنه لمؤذ منفخ)[3].

وقال ابن الجوزي (رحمه الله تعالى): (حديثان موضوعان عن العدس كافأ الله من وضعهما (أي بالعقوبة)، فإنه قصد شَيْن الشريعة والتلاعب، فإن العدس من أردأ المأكولات، فإذا سمع من ليس من أهل شرعنا هذا نسب نبينا إلى غير الحكمة)[4].

فهذه الأمثلة وغيرها تدل على أن الحديث لا يكون صحيحًا أصلاً عند العلماء إذا كان مخالفًا للواقع المُحَسِّ، لأن هذا أحد شروط القبول عندهم، وهو داخل ضمن اشتراطهم انتفاء الشذوذ والعلة الخفية القادحة.

هذا من جهة دعوى مخالفة الحديث للحس، أما الجانب الآخر وهو دعوى مخالفة الحديث للواقع المعاصر فهي من الافتراءات على هذه السنة المشرفة، التي جاءت أصلاً موافقة لواقع الناس وحاجتهم إليها، وهذا ظاهر جَليٌّ لمن يستقرأ تاريخ الناس قبلها وواقعهم فيه، وتاريخ الناس بعدها وواقعهم فيه، وأيضًا لو كانت السنة مخالفة لواقع الناس ما بقيت إلى الآن محفوظة في الصدر والسطور وما قبلها الناس، لكن حفظها وانتشارها يدلان على موافقتها لهذا الواقع الذي يثبت كل يوم

---

(١) حديث موضوع أورده ابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ١٢٤).

(٢) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن الجوزي (صـ ٥١) تحقيق يحيى بن عبد الله الثمالي، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ط الأولى ١٤٢٨هـ.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (٢٦٣/٣).

(٤) الموضوعات لابن الجوزي (٢/ ١١٣).

صدق هذه السنة النبوية وصدق صاحبها □، فقد وصف النبي □ واقع الناس بعده في أحاديث كثيرة فجاءت مثل ما قال □ وكأنه يعيش بيننا.

فحديث أبي سعيد الخدري I أن النبي □ قال: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جُحْر ضب تبعتموهم، قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى قال: فمن؟»[١] أكبر شاهد على إخبار النبي □ عن الواقع وموافقته له.

فوصف الحديث واقع الناس الذي يعيشونه الآن من اتباع الغرب وتقليدهم في كل شيء حتى وإن كان ذلك يتعارض مع ديننا الحنيف، من بدع وأهواء.

قال ابن بطال (رحمه الله تعالى): (أعلم النبي □ أن أمته ستتبع من المحدثات من الأمور والبدع والأهواء كما وقع للأمم من قبلهم»[٢].

وقال القاضي عياض (رحمه الله تعالى): (تمثيل للاقتداء بهم: في كل شيء مما نهى الشرع عنه وذمه)[٣].

وهذا يدل على أن اليهود والنصارى قد حادوا عن الدين القويم الذي أنزله الله عليهم وأنهم على باطل، وأن التقليد لهؤلاء لا يكون في الأشياء النافعة بل في الأمور التي تخالف منهج الله تعالى المتمثل في كتاب الله وسنة نبيه □، وهذا ما نراه بأنفسنا ونشهد عليه.

وقد أنكر أعداء السنة قديمًا وحديثًا موافقة الحديث النبوي للواقع وادعوا مخالفته له[٤]، وبخاصة في هذه الأيام التي نشطوا فيها نشاطًا واسعًا، لم يكن معهودًا من قبل، وذكروا أحاديث صحيحة في البخاري ومسلم وادعوا أنها مخالفة للواقع ومن ذلك:-

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي □ لتتبعن سنن من كان قبلكم (٤/ ٣١٣) ح (٦٨٨٨).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣١٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة (١/ ١٤١).

حديث أبي هريرة I أن النبي قال: «**خلق الله عز وجل آدم على صورته، طوله ستون ذراعًا، فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك النفر من الملائكة جلوس فاستمع ما يُحَيُّوك فإنها تحيتك وتحية ذريتك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله فزادوه ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن**»[(١)].

ادعى المنكرون لهذا الحديث أنه مخالف للواقع، حيث إن البشر تحسنت حالتهم بتحسن تغذيتهم، وما داموا في العصر الحديث أحسن غذاء فينبغي أن يكونوا أحسن خلقًا، وهذا يتعارض مع ما جاء في الحديث معارضة حقيقية.

وقبل الإجابة على هذه الشبهة نؤكد على أن الحديث صحيح لا شك في صحته، صححه أهل الحديث وعلى رأسهم الإمامين: البخاري ومسلم (رحمهما الله).

وأما الإجابة على هذه الشبهة فإن التوفيق بين الحديث وبين الواقع الذي نعيش فيه يكون بأمور عديدة منها:-

١) آن آدم (عليه السلام) ليس نتاج تغذية أصلًا، بل هو خلق الله تعالى خلقه من تراب، ثم قال له: كن، فكان، ثم إن الله تعالى أودعه الجنة كما قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾[(٣)] وحق لمن خلق ذلك الخلق الشريف، وكرم ذلك التكريم المنيف، وكانت الجنة مأواه، وكان طعامها وشرابها وهواؤها ومكانها متقلبه ومثواه، ثم إنه عوقب بالهبوط إلى الأرض، واستبدل بالجنة وطعامها هذه الأرض وخشاشها، أن يتناقص خلق ذريته بالتدريج، فما كان فيه من الخيرات والبركات في الجنة، لا يقاربه، ولا هو من جنس ما هو على هذه الأرض،

---

(١) متفق عليه الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب أحاديث الأنبياء باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته (٢/ ٤١٧) ح (٣١٤٨) من حديث أبي هريرة I وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير (٤/ ١٣٢) ح (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة I.

(٢) سورة البقرة الآية (٣٥).

(٣) سورة طه الآية (١١٨- ١١٩).

فتناقض الخلق على هذا يوافق العلم الحديث الذي أشار إليه السائل، ولا يعارضه بل لو قيل إنه سبق علمي للسنة، لكان هذا أقرب إلى الصواب من أن يكون مخالفة علمية[١].

قال العلامة اليماني (رحمه الله تعالى): (وقد يكون خلق ستين ذراعًا فلما أهبط إلى الأرض نقص من طوله دفعة واحدة ليناسب حال الأرض إلا أنه بقى أطول مما عليه الناس الآن بقليل ثم لم يزل ذلك القليل يتناقص في الجملة، والله أعلم)[٢].

٢) أن الاتجاه العلمي الذي بدأ يسود الآن، هو أن الرجوع إلى الحياة الفطرية القديمة في المأكل والملبس وأسلوب المعيشة، وفي الزراعة وتربية المواشي، والدواجن هو الأسلوب الأمثل لصحة الإنسان، وهذا يعني أن ما نحن عليه الآن سوف يؤدي إلى ضعف الإنسان أكثر إذا استمرت البشرية في أسلوبها العصري المبني على المبالغة في الترفه وعلى التدخل في قوانين الطبيعة، وسنن الخليقة التي سنها الباري سبحانه وتعالى بمثل التلاعب بالجينات والتلقيح الصناعي والتغذية الكيماوية وغير ذلك من آفات الحضارة المعاصرة التي تثبت أضرارها الصحية على بني البشر، وعلى أجوائهم، وعلى أرضهم، إذن اعتقاد السائل أن بني البشر اليوم بتحسن الغذاء خير منهم في العصور الماضية خطأ من جهتين:- الأولى هي السابقة، والثانية: هي أن الحديث يتحدث عن آدم عليه السلام الأب للبشرية، لا عن جيل أو جيلين من البشر، فمن الخطأ العلمي البَيِّنْ الخلط بين الأمرين، وعقد موازنة بين تطور الخلق الذي يمر كل طور منها بأحقاب عديدة، والاختلاف السريع الذي يحصل لجيل أو جيلين لاختلاف نمط الحياة، أو مستوى المعيشة فالمعياران مختلفان تمامًا، فلا يصح الحديث عنهما على أنهما نمط واحد، ومسألة واحدة[٣].

٣) أن العلم الحديث، وعلم الحفريات خاصة قد جاء بما يؤكد صحة هذا الحديث وذلك أن الأرض كانت تحوي مخلوقات ضخمة كالديناصورات، والماموث

---

(١) السنة النبوية وعلومها موقع الفتاوى على الشبكة العنكبوتية www.islamtoday.net>Fatawa

(٢) الأنوار الكاشفة (صـ ١٨٧).

(٣) السنة النبوية وعلومها. موقع الفتاوى.

(الفيل الضخم) وغيرها، وهي الآن منقرضة، مما يدل على أن طبيعة الأرض كانت تسمح بحياة تلك الأحياء العملاقة، وأنها تغيرت بالتدريج إلى أن انقرضت تلك الأحياء، وتضاءل حجم بعضها، وإن كان بعض تلك الأحياء يزعم علماء الحفريات أنها سبقت الوجود الإنساني، فإن صدقهم أحد في ذلك، فليس هذا يناقض الاستدلال على أن الأرض كانت تستضيف أحياء ضخمة، ثم ضاقت عليهم بتغير مناخها، وما يتبعه من تغيرات، مما يدل على أن التناقض في الخلق قد ساعدت عليه تغيرات الأرض، حتى حسب نظريات العلم الحديث. وبذلك يثبت هذا الحديث وتثبت موافقته للواقع، ويبطل ما ادعاه هؤلاء المشككون من رد حديث من السنة النبوية الثابتة، لظنهم مخالفته للعلم أو للحس، والواقع أنهم هم الذين غابت عنهم حقيقة ما دلّ عليه العلم الحديث، وأنهم هم الذين ظنوا الحسَّ معارضًا للحديث، والواقع أنه لا يعارضه، بل ربما كان يؤيده [١].

وقد وجه بعض علماء الحديث قديمًا هذا الحديث إلى أن كل قرن يختلف عن الذي قبله، مما يدل على أن الخلق ينقص حتى الآن، قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى): (أي أن كل قرن يكون نشأته في الطول أقصر من القرن الذي قبله، فانتهى تناقص الطول إلى هذه الأمة واستقر الأمر على ذلك)[٢].

وهذا توجيه حسن.

---

(١) معارضة الحديث للواقع د. الشريف حاتم العوني، موقع الفتاوى على الشبكة العنكبوتية www.islamtoday.net,Fatawa

(٢) فتح الباري (٣٦٧/ ٦٠).

المبحث الثاني
شبهة معارضة الحديث النبوي للعلوم الطبيعية

لا شك أن العلوم الطبيعية قد تقدمت كثيرًا في القرنين الأخيرين وقد توصل العلماء إلى كثير من الحقائق حول بداية الكون وتطوره، وكما أن مخالفة الحقائق العلمية يمكن –نظريًا– أن تكون كما يدعي البعض علة قادحة في متن الحديث، فإن موافقة المكتشفات الحديثة ربما تقوي الحديث الضعيف، وتزيد الحديث القوي قوة، وبالمقارنة الدقيقة بين الحديث النبوي وبين العلوم الطبيعية تبين بوضوح أنه لا تعارض أصلاً بينهما[1].

وقد رأينا في هذه الأيام كثيرًا من أدعياء العلم والثقافة والمدنية يدعون أن الحديث النبوي يتعارض مع العلوم الطبيعية ونواميس الكون ويدعون أنهم وقفوا على عدد من النصوص النبوية يفهم منها تعارضًا وتناقضًا بينهما، مما جعلهم يطرحون هذه الأحاديث ويستبعدونها، وهذا فعل الجهلة الذين لا يستوعبون الاختلافات بين العلوم وكيفية التوفيق بينهما، فيدعون التعارض والتناقض هربًا من البحث عن حقائق العلوم، بل ربما سارعوا إلى الإلحاد والكفر بحجة التعارض المكذوبة الباطلة.

وقضية تعارض الحديث مع العلوم الطبيعية ومسلماتها لم تشغل كثيرًا من أهل العلم، وذلك لأن هذه العلوم الطبيعية في مرحلة الأخذ والرد، فقد تثبت وتصبح حقيقة، وقد لا تثبت وتتساقط فلا تؤهل لمعارضته الحديث النبوي أصلاً، فمحال أن يتعارض حديث صحيح مع علم، ولكن قد يتعارض الحديث الصحيح مع النظريات التي لم تصل لحد الحقائق العلمية، وعليه فلا يجوز رد الأحاديث الصحيحة بدعوى معارضتها للعلم؛ لأن الواقع ليس كذلك، بل لازال العلم يشهد للقرآن وللأحاديث الصحيحة.

قال ابن تيمية (رحمه الله تعالى): (ما علم بصريح العقل لا يتصور أن

---

(١) هل يتعارض الحديث الصحيح مع القرآن والعلم، بحث للدكتور: شّرف القضاة (ص٢٥)، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، مطبوعات الجامعة، ٢٠٠٩م/ ٢٠١٠م.

يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح)[١].

وقال أيضًا: (ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يقال: إنه يخالفه، إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة)[٢].

وقال ابن الجوزي (رحمه الله تعالى): (إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع)[٣].

وقال السيوطي (رحمه الله تعالى): (ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجًا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة)[٤].

ومن المهم بيانه أيضًا في هذه المسألة أن القطعي في العلم التجريبي قليل جدًا جدًا، فنظرية (النسبية العامة) لأينشتاين مثلاً، وهي من أهم النظريات العلمية ومن أصحها، ليست قطعية، بل إنها متعارضة مع نظرية أخرى هي من أهم النظريات العلمية كذلك، وهي ميكانيكا الكم، والقطعي من الدين أيضًا كذلك قليل، وخاصة في العلوم فإنه نادر ويقارب أن يعد على أصابع اليد الواحدة، فكلام القرآن عن الأمور الكونية يدلل على الخالق سبحانه وتعالى وقدرته وعظمته في خلقه وإبداعه، ويدعو الخلق إلى التأمل في هذا الكون الذي هو وسيلة من وسائل الإيمان وتقويته، لكن لم يدخل القرآن ولا السنة النبوية في تفاصيل تلك العلوم ودقائقها وبيان أحوالها العلمية، لكنه قد يثبت حقيقة علمية أو يكذبها ولم نجد إلى الآن من يقول إن بديهيات العلوم المادية أو التجريبية خالفت ما جاء في القرآن والسنة بل على العكس، وجدنا أن ما نعتمده علوم الفيزياء في الوقت الراهن وما ثبتت صحته كله تمت الإشارة إليه في القرآن والسنة [٥].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/٣٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الموضوعات (١/١٠٦).

(٤) تدريب الراوي (١/٢٠٧).

(٥) علاقة العلوم بالقرآن، ملتقى أهل التفسير، على الشبكة العنكبوتية على موقع:
https://vb.tafsir.net>tafsir18614.

أما أن يأتي متعالم ويشكك في ديننا بناء على نظريات هي أقرب للخرافة منه إلى الحقيقة، فهذا يدل على أن إيمانه بالنظريات والغيبيات أقوى من إيمانه بالقرآن والحديث النبوي، لكن مع الفارق الشاسع بينهما فالإيمان بالقرآن والحديث النبوي جاء بدليل، أما الإيمان بالنظريات والغيبيات لا دليل عليه.

ومن الأحاديث التي استدل بها القائلون بمعارضة الحديث للعلوم الطبيعية حديث تغير اللحم، وخيانة المرأة زوجها.

عن أبي هريرة I أن رسول الله قال: (لولا بنو إسرائيل لم يخنز[1] اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها)[2].

ظاهر هذا الحديث يتعارض مع الحقائق العلمية من حيث قابلية اللحم للتغير والفساد، فالحقيقة العلمية تثبت أن هذا طبيعة اللحم من حيث التجربة والإثبات، وهي من مسلمات العلم والواقع والتجربة، فكيف أن اللحم لم يكن يفسد، وفسد على يد أناس معينين فهذه طبيعة اللحم؟

وللرد على هذه الشبهة نقول:

ربما يكون ظاهر الحديث يتعارض مع العلم التجريبي (علم التشريح والأحياء)، ولكن عند شرح الحديث وأقوال أهل العلم فيه نجد أن الحديث لا يتعارض مع العلم التجريبي.

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى): (إن بني إسرائيل هم أول من فسد اللحم على أيديهم وعرفوا ذلك، فالناس قبل بني إسرائيل لم يكونوا يدخرون اللحم، فلم يفسد بين أيديهم، أو ربما كانوا يدخرونه ولكن بطريقة علمية معينة تحفظه كتتشيفه

---

(١) خنز اللحم: أي عتق فتغير، والخناز الذي يدخر اللحم حتى يتغير، وهذا يدل على أن علاقة (خنز) بالفساد الناتج عن الادخار خاصته، انظر: الكامل في اللغة والأدب، للمبرد (٧٥/٣)، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. الثالثة ١٩٩٧م.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأنبياء، باب خلق آدم وذريته (١٢١٠/٢) ح (٢١٤٩)، ومسلم في صحيحه في كتاب الرضاع، باب لولا حواء لم تخن أنثى زوجها (١٠٩٢/٢) ح (١٤٧١).

وهو ما يعرف بالتشريق، أو يحفظه بالملح، ولكن بني إسرائيل عندما كان يأتيهم السلوى (وهو طائر السماني) كل يوم فيأكلونه لحما طريا، فلما شحوا به وادخروه، عوقبوا بفساده ونتنه، ولعلهم كانوا أول من سن هذه السنة السيئة؛ ولأنهم كانوا في الصحراء وفي حرها فلم يستطيعوا حفظه بشكل صحيح، فالكلام على ما يظهر هو في عمل بني إسرائيل في اللحم، لا في طبيعة اللحم من حيث هو لحم، وأنه لولاهم لما ادخر، ولو لم يدخر بطريقتهم الخاطئة وأكلوه يوميا لم يفسد) [١].

وقال قتادة (رحمه الله تعالى): (كان المن والسلوى يسقط على بني إسرائيل من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس كسقوط الثلج فيؤخذ منه يقدر ما يغني ذلك اليوم إلا يوم الجمعة فإنهم يأخذون له وللسبت، فإن تعدوا إلى أكثر من ذلك فسد ما ادخروا فكان ادخارهم فسادا للأطعمة عليهم وعلى غيرهم)[٢].

أما من حيث إن ليس من طبيعته الفساد قبل بني إسرائيل فهذا لا يؤيده الشرع ولا يقوله هذا الحديث، فلا تعارض من أصلا [٣].

أما الجزء الثاني من الحديث فقد بينه العلماء وفي موضعه ولا يتعلق بهذا البحث.

---

(١) فتح الباري (٥١٤/٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) نقد الحديث النبوي بالعلم التجريبي، محيي الدين السمرقندي (ص١٧٥)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

المبحث الثالث
الطعن في الصحيحين لرد الحديث النبوي

- مكانة الصحيحين:

اتفق علماء المسلمين قديمًا وحديثًا على أن صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم هما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى، وأن الأحاديث المسندة المتصلة المذكورة فيهما أحاديث صحيحة ثابتة عن رسول الله □.

قال الإمام ابن الصلاح (رحمه الله تعالى): (أول من صنف في الصحيح، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز)[١].

وقال الذهبي (رحمه الله تعالى): (وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى)[٢].

وقال الإمام النووي (رحمه الله تعالى): (اتفق العلماء (رحمهم الله تعالى) على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلمًا كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث)[٣].

وقال ولي الله الدهلوي (رحمه الله تعالى): (أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأنهما متواتران إلى مصنفيهما وأن كل من يُهَوِّنُ أمرها فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين)[٤].

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر (ص٣٥٢)، رقم أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وعلق عليه: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة لمحمد صديق خان (ص٣١٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣) شرح النووي على مسلم (٢١/١٤).

(٤) حجة الله البالغة للدهلوي (٢٤٩/١)، تحقيق: الشيخ السيد سابق، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط =

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر (رحمه الله تعالى): (الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين، أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانتقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة)[1].

وهذا قليل من كثير من أقوال أهل العلم في مكانة الصحيحين وتلقي الأمة لهما بالقبول، وهذا الثناء من المتقدمين والمتأخرين، وإطلاق الأحكام على الصحيحين لم يأت جزافًا أو عن هوى، وإنما جاء بعد دراسة واعية ومنهجية علمية في الحكم عليهما، والموازنة بين أحاديثهما وتقديم البخاري على مسلم، وتقديم ما اتفق عليه الشيخان على ما انفرد به أحدهما.

قال الإمام النووي (رحمه الله تعالى): (الصحيح أقسام أعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم ثم على شرطهما، ثم على شرط البخاري ثم على شرط مسلم، ثم صحيح عند غيرهما)[2].

=

أولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (ص٣٠)، تأليف: أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(٢) تدريب الراوي (١/١٢٢-١٢٣).

- الكلام على الصحيحين:

ومن أهل العلم من انتقد على الصحيحين أو أحدهما أحاديث كالدارقطني وغيره، وقد فصل الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) الكلام على الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري في الفصل الثامن من مقدمته لفتح الباري والمسماة بهدى الساري، فذكر الأحاديث المنتقدة وأجاب عليها جوابًا إجماليًا وجوابًا تفصيليًا فقال في الأول منها:-

(والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض من حيث الجملة)[1].

ثم ذكر الجواب التفصيلي عن كل حديث انتقد على البخاري.

ودافع العلماء عن صحيح مسلم أيضًا، فمن ذلك ما قاله الشيخ أبو عمرو بن الصلاح (رحمه الله): (جميع ما حكم مسلم (رحمه الله) بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر)[2].

وقال الحافظ ابن حجر (رحمه الله): (حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضله على صحيح البخاري وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين عامًا ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب)[3].

---

(١) هدي الساري (ص٥٠٦).

(٢) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح (٨٥/١)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ثانية ١٤٠٨هـ.

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر (١٢٧/١٠)، دار إحياء التراث العربي.

وقال النووي (رحمه الله): (ومن حقق نظره في صحيح مسلم واطلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه وحسن سياقته وبديع طريقته من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقها وانتشارها وكثرة اطلاعه واتساع روايته وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء)[١].

وقال أيضًا فيما انتقد على الصحيحين: (ما أخذ عليهما، يعني على البخاري ومسلم، وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرنا، لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول)[٢] وهذا احتراز حسن.

وقال المباركفوري (رحمه الله تعالى): (أخرج مسلم عن بعض الضعفاء ولا يضره ذلك فإنه يذكر أولاً الحديث بأسانيد نظيفة ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بأسانيد أو إسناد فيه بعض الضعفاء على وجه التأكيد)[٣].

وقال ابن تيمية (رحمه الله تعالى): (جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحًا متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثًا، انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة، والصحيح التفصيل، فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب، ومواضع غير منتقدة)[٤].

وقد رد ابن الصلاح (رحمه الله تعالى) على من انتقد الإمام مسلم في رواية

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/٩١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) شرح النووي على مسلم (١/٢٧).

(٣) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري (١/١٤٤)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٤) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٧/٢١٥)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

عن بعض الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية فقال: (والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده ولا يقال إن الجرح مقدم على التعديل، وهذا تقديم للتعديل على الجرح لأن الذي ذكرناه محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فإنه لا يعمل به.

الثاني: أن يكون ذلك واقعًا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل زمان سداده واستقامته.

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفيًا بمعرفة أهل الشأن بذلك)[1].

وخلاصة الأمر أن العلماء نصوا على أن أحاديث الصحيحين كلها مقبولة إلا أحاديث يسيرة انتقدها بعض النقاد الكبار، الذين بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في علم الحديث، وأن ما سوى تلك الأحاديث اليسيرة، فهي متلقاة بالقبول عند الأمة جميعها، فيجب الانكفاف عن أمثال هذه المسائل، التي لا يحسن الخوض فيها إلا أكابر علماء الحديث، ولا بد أن يكون الأصل هو ما عليه عمل الناس قديمًا وحديثًا من تلقي أحاديث الصحيحين بالقبول، وعدم المنازعة في شيء منها، إلا شيئًا انتقده الأكابر، ونص غير واحد منهم عليه، وهذا شيء نادر الحصول ولا يحسن تتبعه والسؤال عنه، إنما يعرفه الباحث المتخصص إذا صادفه أثناء بحثه.

---

(١) صيانة صحيح مسلم (٨٦/١).

- أسباب تلقي الأمة للصحيحين بالقبول: -

(١) أنهما أول من ألف في الصحيح المجرد إذ لم يسبقهما إلى ذلك أحد، قال ابن الصلاح (رحمه الله تعالى): (أول من صنف في الصحيح البخاري وتلاه مسلم بن الحجاج، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى)[١].

(٢) اشتراطهما الصحة في كتابيهما، فقد التزم الشيخان الصحة فيهما ولا يوردان إلا الأحاديث الصحيحة، التي هي أصل موضوع الكتابين، وهو مستفاد من تسميتهما للكتابين، فصحيح البخاري اسمه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله □ وسنته وأيامه) وصحيح مسلم اسمه (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله □).

(٣) تحريهما وتشددهما في الشيوخ.

قال ابن حجر (رحمه الله تعالى): (وينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، لاسيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما)[٢].

(٤) قوة شرطهما في قبول الحديث.

قال ابن حجر (رحمه الله تعالى): (عن أبي المعمر المبارك بن أحمد عنه، شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع وإن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسن وإن لم يكن إلا راو واحد وصح الطريق إليه كفى)[٣].

---

(١) هدي الساري (ص ١٢).
(٢) المصدر السابق (ص٤٠٣).
(٣) هدي الساري (ص١١).

وقال النووي (رحمه الله تعالى): (قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح (رحمه الله تعالى): (شرط مسلم (رحمه الله تعالى) في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالمًا من الشذوذ والعلة قال وهذا حد الصحيح فكل حديث اجتمعت فيه هذه الشروط فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث)[١].

(٥) كثرة مراجعتهما لكتابيهما.

قال البخاري (رحمه الله تعالى): (ما كتبت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين)[٢].

وقال وراق البخاري له: (تحفظ جميع ما أدخلته في مصنفاتك، قال: لا يخفى علي جميع ما فيها وصنفت جميع كتبي ثلاث مرات)[٣].

(٦) انتخاب كتابيهم من آلاف الأحاديث مع طول النفس والتأني في التأليف:

فبالرغم من قوة حفظ الإمامين، وحدة ذكائهما، وضخامة تحصيلهما العلمي إلا أنهما كانا من أشد الناس تأنيا في التأليف.

قال البخاري (رحمه الله تعالى): (صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلتها حجة فيما بيني وبين الله)[٤].

وقال مسلم (رحمه الله تعالى): (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة)[٥].

وصنف الإمام مسلم (رحمه الله تعالى) صحيحه في بلده نيسابور بحضور

---

(١) شرح النووي على مسلم (١/١٥).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/٤٠٢)، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣) هدي الساري (ص٥١٢).

(٤) هدي الساري (ص٩).

(٥) شرح النووي على مسلم (١/١٥).

أصوله وبقي في تصنيفه خمس عشرة سنة)[1].

(٧) عرض كتابيهما على علماء عصرهم.

قال العقيلي (رحمه الله تعالى): (لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة)[2].

وقال مكي بن عبد الله (رحمه الله تعالى): (سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما)[3].

- الطعن في الصحيحين لرد الحديث النبوي.

تعرض الصحيحان من قديم لهجمات شرسة من أعداء الإسلام في الخارج وأعداءه في الداخل من المنتسبين للإسلام، وفي كل مرة يتصدى لهؤلاء علماء مخلصون يردون هذه الهجمات ويدافعون عن هذين الكتابين، لكن يظهر أن هؤلاء الأعداء لا ييأسون في حربهم على الحديث النبوي، ويأتون بين الفينة والفينة بهجمات جديدة، لكن بأسلوب جديد وآلات حديثة، وفي زماننا كثر الطاعنون في الصحيحين، سواء على صفحات التواصل الاجتماعي، أو في بعض الفضائيات، وهذا قد يؤثر في دراسة الحديث من جانب المختصين بدراسته مما يجعلهم يعيدون دراسة الحديث النبوي بما يتناسب مع أساليب الطعن التي يستخدمها المشككون وإظهار قواعد الحديث وأصوله في ثوب جديد يستطيع بها العامي أو غير المتخصص تحصين نفسه ضد الهجمات التي يسمعها عن الحديث النبوي عامة وعن الصحيحين خاصة، إذ الملاحظ أن بعض الناس بدأ يتأثر بما يبث في هذه الوسائل، حتى إننا سمعنا من يقول: (لا حاجة لنا بالبخاري ومسلم، بل لا حاجة لنا بالسنة كلها، وما ينبغي أن

---

(١) سير أعلام النبلاء (٤٠٢/١٢).

(٢) هدي الساري (ص٩).

(٣) شرح النووي على مسلم (١٥/١).

نضيع أوقاتنا للنظر فيها)، وآخر يقول: (إن البخاري سبب من أسباب نكبة الأمة)، وغيرها من الأقوال التي نصبح ونمسي عليها، والتي لا شك أن أصحابها ما هم إلا ضحايا من ضحايا الإعلام المضلل، ومرآة لأدعياء التحضر والتنوير والتغرب من العلمانيين والليبراليين ومن اغتروا بالغرب وأفكاره من أبناء المستشرقين الذين تربوا على موائدهم، والذين لا هدف لهم إلا محاربة الإسلام والتخلص من قواعده وثوابته، وإخراج جيل من المسلمين لا عمل له في الدين يذكر، أو له عمل بلا إيمان، حتى يصبح الإسلام طقسا من الطقوس التي تؤدي بلا فائدة ولا هدف، ولا منهج.

ومن الملاحظ أن هذه الحملة الموجهة ركزت في مواطن الشبهات في الحديث النبوي، وركزت في صحيحي البخاري ومسلم كونهما الكتابين اللذين تلقتهما الأمة بالقبول أكثر من غيرهما، فإذا فقدت الثقة في أصح كتابين بعد كتاب الله (عز وجل) من جهة السند ففقدانهما في غيرهما من كتب الحديث سيكون تبعا، بمعنى أن التشكيك في الأصح سيكفي المشكك مؤونة التشكيك في الصحيح[1].

وسنعرض لأهم ما أثير حول الصحيحين من شبهات، وليس المقصود استيفاء كل الشبه الواردة وتفنيدها، فهو أمر يحتاج إلى دراسة خاصة لا يتسع لها المقام، ولكن حسبنا أن نشير إلى أهم الأمور البارزة التي ركز عليها هؤلاء، سواء ممن ينتسب إلى الفرق الضالة التي لها موقف معروف أصلاً من أحاديث الصحيحين لأنها لا تتفق مع أهوائهم وانحرافاتهم، أو من أعداء الإسلام الذين ينتسبون إليه، أو من أعداء الإسلام من أصحاب العقائد الباطلة.

وقد وَهِمَ هؤلاء حينما ذكروا أن هذه الجملة من الشبه توهن من قوة الصحيحين، وهذا زعم كاذب، وبلبلة لا يراد من ورائها إلا الشهرة والظهور.

---

(١) ظاهرة الطعن في صحيحي البخاري ومسلم، د. عبد المجيد قاسم، بحث على شبكة الانترنت على موقع الشبكة الفقهية:

WWW.Faqhhweb.COM

- أهم ما أثير حول الصحيحين من شبه وطعون.

أولاً: ما أثير حول صحيح البخاري.

١) اتهام البخاري بأنه أهمل الرواية عن أهل الرأي[١] وأهل بيت رسول الله [٢]، فأهمل الرواية عن محمد بن الحسن وأبي يوسف مع سعة علمهما وفقههما، كما أنه أهمل الرواية عن أهل البيت وأئمتهم، بحجة أنه لا يروي عن أهل الأهواء، مع أنه روى عن بعض الخوارج وهذا يخالف ما قرره، وسنعرض هذه الدعاوى ونقوم بردها تفصيلا فيما يأتي:-

(أ) دعوى اتهام البخاري بإهمال الرواية عن أهل الرأي.

١) شروط الرواية في علم الحديث تقتضي كون الراوي، ثقة في نقله، حافظًا ضابطًا لما يحفظ، فلم يشترط العلماء في راوي الحديث أن يكون فقيهًا، أو مستنبطًا للأحكام وقواعدها، وهذا ينطبق على أهل الرأي فهم وإن كانوا فقهاء ومستنبطين للأحكام إلا أنهم لا يلزم أن يكونوا من رواة الأخبار والسنن، إذ أن شروط الرواية تختلف عن شروط الاجتهاد والاستنباط، فشروط الرواية عند جماهير المحدثين خمسة وهي:-

(١) اتصال السند: أن يكون كل راو من رواته قد سمع الحديث ممن قبله، وأداه لمن بعده، مع المعرفة بحال كل راو.

٢) عدالة الراوي، والعدالة معناها التزكية وهي أن يكون الراوي مسلمًا بالغا عاقلًا سليمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

٣) ضبط الراوي، ومعناه أن يضبط الراوي سماعه ضبطًا لا يتردد فيه ويفهمه

---

(١) مدرسة أهل الرأي مدرسة تعتمد على الرأي في استنباط الأحكام لقلة الأحاديث التي وصلت لديهم أو لم تصح عندهم، انظر: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مصطفى عبد الرزاق (ص١٣٨)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.

(٢) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية (ص٦٧)، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

فهما جيدًا لا يلتبس عليه، وأن يثبت على هذا من وقت سماعه إلى حين أدائه، ويضبط كذلك الكتاب الذي تحمل الحديث فيه.

٤) السلامة من الشذوذ، وهي مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه حفظًا وعددًا.

٥) السلامة من العلة القادحة الخفية[١].

وهذا وإن دل فإنما يدل على أن لكل علم شروطًا وقواعد، ولكل فن مقاييس وضوابط، ولكل فن أهل ومراتب ودرجات، فكما أن للسنة وروايتها شروطًا وقواعد، فكذلك للاجتهاد والمجتهد شروط معلومة، وللمجتهدين مراتب موسومة، فقد قيل: (أجمع المتقدمون من العلماء وأهل الصنعة المختصة بالنظر في قضايا الدين عامة، وقضايا الفقه والتشريع خاصة: على أن الحد الأدنى الذي ينبغي لمن يعالج قضايا الاجتهاد في الشريعة الإسلامية هو حفظ آيات الأحكام والعلم بما جاء فيها من التفسير المعتبر لدى الأئمة المختصين في هذا الشأن، وعلم ما اشتهر فيها من أسباب النزول، والعلم بما تقرر فيها من النسخ أو الأحكام، كما يشترط أيضًا الحفظ أو المعرفة التامة بأحاديث الأحكام والعلم بما جاء فيها، وما كان عليه العمل حتى وفاة النبي إلى آخر هذه الشروط)[٢].

وعلى ذلك فلا يلزم أن يكون الفقيه راويًا للأخبار والسنن، وهذا المعنى ظاهر فيما جاء عن رسول الله من حدث زيد بن ثابت I أنه قال: سمعت رسول الله يقول: **«نضر الله امرأ سمع منا حديثًا، فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه»**[٣].

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٠)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الأصيل بحلب، سوريا، والتأصيل الشرعي لقواعد الحديث، د/ عبد الله شعبان (ص١٩١)، دار السلام، القاهرة، ط أولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

(٢) الاجتهاد والتجديد في الشريعة الإسلامية بين تأكيد الحقائق وتفنيد المزاعم، الشيخ العقاد (ص٧٢)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(٣) الحديث من طريق زيد بن ثابت، أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٨٣/٥)، والإمام أبو داود في سننه، في كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٧٦/١) ح (٣٦٦٠)، والترمذي في سننه، في كتاب العلم، باب في الحث على تبليغ العلم (٣٤٧/٧) ح (٢٦٥٦)، وقال: حسن صحيح، وابن حبان في صحيحه (٢٦٨/١) ح (٦٦) والبزار في المسند (٣٨٢/٥) ح (٢٠١٤) وهو حديث صحيح متواتر.

ففي هذا الحديث كون حامل الفقه (راوي الحديث) لا يشترط فيه أن يكون فقيها عالمًا باستنباط المعاني التي يحتوي عليها النص الذي ينقله، وإنما يكتفي فيه بالحفظ له على وجهه وتبليغه كما سمعه، وهذه المفارقة بين التخصص في النقل دون الاستنباط، وبين التخصص في الاستنباط والفقه دون الانشغال بنقل الروايات.

قال ابن تيمية (رحمه الله تعالى): (وهذا عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) حبر هذه الأمة وترجمان القرآن، رغم أن مقدار ما سمعه من النبي لا يبلغ نحو عشرين حديثًا يقول فيه سمعت ورأيت، إلا أنه بورك له في سماعه والاستنباط منه، حتى ملأ الدنيا علما وفقها، وأين تقع فتاوى ابن عباس (رضي الله عنهما) وتفسيره واستنباطه من فتاوى أبي هريرة I وتفسيره؟ وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق، يؤدي الحديث كما سمعه، ويدرسه بالليل درسًا، فكانت همته إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط وتفجير النصوص، وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها، وهكذا كان ورثتهم من بعدهم)[1].

وإذا قررنا ما سبق كيف نلزم رجلًا كالإمام البخاري بالرواية عن فقيهين جليلين على الرغم من أنهما اشتهرا بكثرة الاستنباط، وقلة الاهتمام بالرواية، وقد وضح ذلك جليًا في كتب التراجم عنهما، ومن ذلك: –

– قول الإمام الذهبي (رحمه الله تعالى) عن محمد بن الحسن (رحمه الله تعالى): محمد بن الحسن الشيباني، أحد الفقهاء، لينه النسائي وغيره من قبل حفظه، وكان من بحور العلم والفقه.

– قول الذهبي (رحمه الله تعالى) في أبي يوسف (رحمه الله تعالى) صاحب أبي حنيفة (رحمه الله تعالى): العلامة المحدث قاضي القضاة، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم.

وقال عنه أيضًا: (قال إبراهيم بن أبي داود البرلسي: سمعت ابن معين يقول: (ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث، ولا أحفظ، ولا أصح رواية من أبي يوسف).

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٩٣/٤)، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط الثالثة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

وقال أحمد بن حنبل (رحمه الله تعالى): (كان أبو يوسف منصفًا في الحديث)، وقال النسائي في طبقات الحنفية: (و أبو يوسف ثقة)، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه)[1].

فمن الملاحظ أن هذا الثناء جاء على ألسنة أهل الحديث والنقاد أنفسهم، لكن شهرته في الفقه تزيد على شهرته في الحديث، وهذا ما جعل البخاري يترك الرواية عنه، ليس تقليلا من مكانته، وإنما لأن البخاري يبحث عن الرواية عند أكثر الرواة عُلُوًّا في السند، ونظرًا لانشغالهم بالفقه والاستنباط، وقلة اعتنائهم بالرواية ونقل الأخبار وتوثيقها في الوقت الذي وضع البخاري شروطًا هي الأقوى في قبول الرواية، كالشروط التي اشترطها في عدالة الرواة، وشهرتهم بالرواية، وانتفاء الجهالة عنهم، ومعاصرتهم وسماعهم ممن روى عنهم في الوقت الذي لم يلزم البخاري نفسه بالرواية عن راو بعينه، وإنما ألزم نفسه بما اشترطه على نفسه فيمن يخرج لهم في صحيحه.

(ب) دعوى اتهام البخاري بإهمال الرواية عن أهل البيت.

وهذه الدعوى تعد من أكبر المغالطات والأكاذيب التي اتهم بها الإمام البخاري (رحمه الله تعالى)، والتي تدل على جهل صاحبها وعدم إنصافه، فليس هناك من يحب أهل بيت رسول الله أكثر من أهل الحديث، وليس معنى أن البخاري (رحمه الله تعالى) وأهل الحديث عامة حين يطلبون دائمًا العلو في الإسناد للقرب من رسول الله أنهم يؤذون رسول الله في أهل بيته أو أنهم يهملون الرواية عنهم ويتهمونهم بالضعف، فهذا نوع من الكذب والافتراء على البخاري (رحمه الله تعالى) وعلى أهل الحديث، ومن الأدلة على ذلك:-

١) ذكر الإمام البخاري (رحمه الله تعالى) في صحيحه أبوابًا في كتاب المناقب عن أهل بيت رسول الله ، عدد فيها مناقبهم وفضلهم، ومنزلتهم (رضي الله عنهم أجمعين) ومن ذلك:-

(أ) باب مناقب علي بن أبي طالب I القرشي الهاشمي، أبي الحسن I.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/٥٣٥).

ذكر فيه البخاري تسعة أحاديث: سبعة منها مسنده، واثنان من المعلقات: تتحدث عن فضله، وسابقته في الإسلام، منها حديث رقم (٣٧٠٦)، قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا غندر، حدثنا شعبة عن سعد قال: (سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه قال: قال النبي لعلي: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى»[١].

(ب) باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي I، وأورد فيه ثلاثة أحاديث نذكر منها: ما رواه البخاري (رحمه الله تعالى) بسنده «أن ابن عمر (رضي الله عنهما) كان إذا سلم على ابن جعفر (رضي الله عنهما) قال: السلام عليك يا ابن ذي الجناحين)، قال أبو عبد الله: (الجناحان كل ناحيتين»[٢].

(ج) باب مناقب الحسن والحسين (رضي الله عنهما) وذكر فيه البخاري (رحمه الله تعالى) تسعة أحاديث منها:- قوله: حدثنا مسدد، حدثنا المعتمر، قال: سمعت أبي قال: حدثنا أبو عثمان عن أسامة بن زيد (رضي الله عنهما) عن النبي : «أنه كان يأخذ الحسن والحسين ويقول: اللهم إني أحبهما فأحبهما، أو كما قال »[٣].

فهذه الأحاديث وغيرها تدل دلالة قوية لا يشوبها ضعف قدر أهل بيت رسول الله عند أهل الحديث عامة وعند البخاري خاصة، اعترافًا بفضلهم، وذكرًا لمناقبهم، من باب إظهار البر والمحبة لهم.

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب I (٨٨/٣) ح (٣٧٠٦).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب جعفر بن أبي طالب I (٨٨/٧) ح (٣٧٠٩).

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب الحسن والحسين (رضي الله عنهما) (٩٢/٧) ح (٣٧٤٧).

(٢) أخرج الإمام البخاري (رحمه الله تعالى) أحاديث كثيرة جاءت من طريق أهل بيت رسول الله في صحيحه، سواء كانوا من الصحابة الذين عاصروا النبي من أهل البيت، أو من ذريتهم من أهل بيت علي (رضي الله عنهم).

– منها قول البخاري (رحمه الله تعالى): (حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام أن ابن جريح أخبرهم قال: أخبرني ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن أبيه حسين بن علي عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهما) أنه قال: «أصبت شارفا[١] مع رسول الله في مغنم يوم بدر»[٢].

– ومنها قول البخاري (رحمه الله تعالى): (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب (رضي الله عنهما) قال: «رأيت النبي يأكل الرطب بالقثاء»[٣].

ومن خلال ما ذكرنا نستطيع أن نجزم ببطلان دعوى أن البخاري (رحمه الله تعالى) أهمل الرواية عن أهل البيت، وهذه الروايات التي ذكرناها وغيرها تشهد بذلك، وأن البخاري (رحمه الله تعالى) كان يروي عن الثقات والعدول من أهل البيت الذين اشتهروا بالرواية ونقل الأخبار.

ولا يلزم البخاري (رحمه الله تعالى) أن يستغرق كل أهل البيت بالرواية، فهو يبحث عن الإسناد الذي على شرطه، ولم يستغرق كل الرواة الذين تصح عنهم الرواية؛ لأنه لم يجمع كل الأحاديث الصحيحة في كتابه.

وأيضا (ما شهد به التاريخ وأثبتته الأحداث من أن أهل البيت كثيرًا ما شغلوا بالخلافات السياسية مع بني أمية، وذلك في الفتنة التي وقعت بين سيدنا علي I، وسيدنا معاوية I والتي انتهت بمقتل علي I في سنة (٤٠)هـ، ثم نشب الخلاف ثانية بعد رفض الحسين بن علي (رضي الله عنهما) المبايعة ليزيد بن معاوية، وانتهى الأمر بمقتل

---

(١) شارفا: أي ناقة مسنة هرمة، انظر: الفائق في غريب الحديث (٢/٢٢٣).

(٢) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب المساقاة، باب بيع الحطب والكلأ (٢/٥٧) ح (٢٣٧٥).

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأطعمة باب القثاء بالرطب (٤/٦٥) ح (٥٤٤٠).

الحسين I في واقعة كربلاء سنة ٦١هـ، وقتل مع الحسين جماعة من أهل بيته في هذه الواقعة)[١].

ومع تسليمنا المطلق بعدالة أئمة أهل البيت وصلاحهم وعبادتهم، فإن هذا لا يلزم منه أن يكونوا كلهم أصحاب رواية ونقل، وذلك لأن التقوى والصلاح ليسا هما الشرط الوحيد لقبول الرواية، وهذا معروف عند أئمة الحديث وقواعد هذا الفن.

فعن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمونون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال: ليس من أهله، وقال ذؤيب بن عمامة: قال: سمعت مالك بن أنس يقول: أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم، ويقدم ابن شهاب وهو دونهم في السن، فيزدحم الناس عليه، وقال مالك بن أنس: لا يؤخذ العلم من أربعة وذكر منهم(ولا رجل له فضل وصلاح وعبادة، لا يعرف ما يحدث)[٢].

(ج) دعوى اتهام البخاري بروايته عن أهل البدع والأهواء والخوارج.

أجاز أهل الحديث الرواية عن أهل البدع والأهواء وقبول روايتهم بشروط ذكرها الإمام ابن حجر (رحمه الله تعالى) في مقدمته لشرح البخاري فقال: (أما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لابد وأن يكون ذلك التكفير متفق عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفة لأصول السنة خلافًا ظاهرًا لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفًا بالتحرز من الكذب مشهورًا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفًا بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقًا، وقيل: يرد مطلقًا، والثالث:

---

(١) حقبة من التاريخ د. عثمان الخميس (ص٢١١)، مكتبة البخاري، مصر، ط الثالثة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

(٢) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي (٤٦٧/١)، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى، مكتبة ابن عباس ، مصر،٢٠٠٢م.

التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية (أي إلى بدعة) فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف الأئمة، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفضيلاً، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد ببدعته، ويزينها ويحسنها ظاهرًا فلا تقبل، وإن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا، وعلى ما إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أو لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلاً، هل ترد أو تقبل مطلقًا؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو، إخمادًا لبدعته، وإطفاءً لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته)[1].

وهذا المنهج قد اعتمده الإمام البخاري وأخذ به، فروى عن بعض الذين رموا بالتشيع، لضبطهم وثقتهم وقوة حفظهم، مع تجنبهم الكذب على رسول الله وما يخالف عقيدتهم.

فقد أخرج في كتابه الصحيح لرأس الخوارج وداعيتها عمران بن حطان الدوسي الشاعر المعروف، وذلك لأن الخوارج يكفرون مرتكب الكبيرة، والكذب عند المسلمين كبيرة، فكيف يستحلون الكذب على رسول الله ، لذلك قبل أهل الحديث رواية الخوارج، وفي هذا يقول أبو داود (رحمه الله تعالى): (ليس في أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره)[2].

والرواية عن الخوارج وإن كانت جائزة، إلا أن الإمام البخاري لم يكثر من الرواية عنهم، فلم يخرج لعمران بن حطان كما يقول ابن حجر (سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، قال: (سألت عائشة (رضي الله عنها) عن الحرير فقالت...

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص٤٥٤).

(٢) المصدر السابق (ص٤٥٤).

الحديث)[1]، وأخرجه البخاري في المتابعات، فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره، وذكر ابن حجر (رحمه الله تعالى) بعد هذا: (أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، فإن صح ذلك كان عذرًا جيدًا، وإلا فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات)[2].

فرواية البخاري عن أهل البدع والأهواء والخوارج والشيعة جاءت موافقة لعلماء الرواية الذين أجازوها إذا تحققت فيهم الشروط الواجبة في الراوي إلى جانب مخالفة الحديث لمذهبهم، ووجود ما يقويه من المتابعات أو الشواهد من طريق آخر غير طريقهم، وما روى البخاري لهؤلاء إلا بعد أن علم عدالتهم وصدقهم وقوة ضبطهم وحفظهم للحديث، وقد بين الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) في مقدمته أقوال العلماء وأئمة الجرح والتعديل فيمن روى لهم، وعلة الرواية عنهم وقبول ذلك منهم.

(٢) اتهام البخاري (رحمه الله تعالى) بأنه روى أحاديث مكذوبة في صحيحه.

لاشك أن صحيح البخاري قد أجمع على صحة كل ما جاء فيه من أحاديث جلُّ العلماء من السلف والخلف، وذلك لجلالة هذا الإمام ورسوخ قدميه في معرفة الحديث ورجاله، واشتراطه أعلى درجات الصحة، وقد قام بعض العلماء بانتقاد أحاديث يسيرة في صحيح البخاري، كالإمام الدارقطني (رحمه الله تعالى)، وقد تصدى للرد عليها جمع من علماء الحديث كالحافظ ابن حجر والإمام النووي (رحمهما الله تعالى)، وبينوا أن الحق في أغلبها مع الإمام البخاري، وحاصل الأمر أنه قد انتقدت عليه مخالفته ما التزمه، ومن ثم فأي انتقاد له بعد ذلك يعد شذوذًا ولا يلتفت إليه.

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى): (استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًّا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك)[3][1].

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب اللباس، باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه (٢٣/٥) ح (٥٨٢٨).

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري (٤٥٥).

(٣) ضلالات منكري السنة (٨٠) د. طه حبيشي، (صـ١٢٢) مطبعة رشوان، القاهرة ط ثانية ١٤٢٧هـ =

ويقول ابن تيمية (رحمه الله تعالى): (والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي (رحمه الله تعالى) أنه لم ير أحدًا أعلم بالعلل منه، ولهذا كان من عادة البخاري (رحمه الله تعالى) إذا روى حديثًا اختلف في إسناده أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلا يغتر بذكره له، بأنه إنما ذكره مقرونًا بالاختلاف فيه، ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه، يكون قوله فيه راجحًا على قول من نازعه)[٢].

ولم نسمع قديمًا من العلماء الأثبات الثقات أن أحدًا اتهم البخاري (رحمه الله تعالى) بأن عنده أحاديث في صحيحه مكذوبة، إلا أننا في زماننا ومع كثرة أهل الأهواء، ومن لا علم لهم لا بالحديث ولا بقواعده ولا بغيره من علوم الشريعة التي يكمل بعضها بعضا، من أرباب الفرق الضالة والجماعات التي تحذوا حَذْوَ الغرب في كل شيء، وتسعى جاهدة لتغريب الأمة الإسلامية وطمس حضارتها ومحو ثوابتها وعلمنتها باسم التحضر والتخلص من الجمود والتراث، والاحتكام إلى العقل في قراءة الكتاب والسنة، وجدنا هؤلاء يخرجون علينا بدعوى جديدة للطعن في صحيح البخاري وهي أن البخاري (رحمه الله تعالى) روى أحاديث مكذوبة في صحيحه.

=

- ٢٠٠٦م

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص٣٦٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥٦/١).

وسنذكر بعض الأحاديث التي ادعى هؤلاء المشككون بأنها مكذوبة على رسول الله □.

(١) حديث سبب نزول آية الاستغفار.

يزعم بعض المشككين في السنة والطاعنين فيها أن حديث مجيء النبي □ عمه أبا طالب لما حضرته الوفاة واستغفاره له حديث مكذوب، لأن الآية التي نهت عن الاستغفار للمشركين وقعت في سورة براءة المدنية التي نزلت بعد عشرة أعوام من وفاة أبي طالب، فهل كان الرسول □ يستغفر لعمه طيلة تلك الفترة وهو أمر منهي عنه؟ كما إن الآيات ما قبلها وما بعدها كانت في شأن المنافقين ولا دخل لها في قضية وفاة أبي طالب.

وقبل الرد على هذه الشبهة نذكر لفظ الحديث في صحيح البخاري وهو:-

(لما حضرت أبا طالب الوفاة، جاءه رسول الله □، فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال: «أي عم قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله»، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزل رسول الله □ يعرضها عليه، ويعيدانه بتلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله، قال رسول الله □: «**والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك**»، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾. وأنزل الله في أبي طالب، فقال لرسول الله □: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾[1].

من الملاحظ أن هذه الشبهة صادرة من قوم ليس لديهم معرفة بجمع القرآن وتدبره في تفسيره لسبب نزول آيات القرآن، حين يعتقد بأن السورة إذا كانت مدنية فإن جميع آياتها تكون مدنية، ويجهل بأن آيات القرآن نزلت متفرقة، وكان النبي □ يتعاهد قراءة السور في رمضان مرتبة وعندما تنزل الآيات يخبر الصحابة بأنها مع سورة كذا وكذا، وعندما يقول المفسرون بأن تلك السورة مدنية أو مكية فإنهم يقصدون الغالب من

(١) سورة القصص الآية (٥٦).

آياتها. ويوجد آيات في السورة الواحدة الفرق بينهما في النزول سنوات وأكثر. فقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ٢٨١﴾[1]، قال عنها ابن عباس: (إنها كانت آخر آية من القرآن)[2]، على الرغم من وجود آيات بعدها في الترتيب ومثلها كثير.

قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى): (المراد من قول بعض العلماء: (هذه السورة نزلت كاملة أو تامة، أي بعضها أو معظمها، وإلا ففيها آيات كثيرة نزلت قبل سنة الوفاة النبوية، وأوضح من ذلك أن أول براءة نزل عقب فتح مكة، في سنة تسع عام حج أبي بكر، وقد نزل ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ وهي في المائدة في حجة الوداع سنة عشر، فالظاهر أن المراد: معظمها، ولا شك أن غالبها نزل في غزوة تبوك، وهي آخر غزوات النبي ﷺ[3].

وقال أيضًا: (قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾، أما نزول هذه الآية الثانية فواضح في قصة أبي طالب، وأما نزول التي قبلها ففيه نظر، ويظهر أن المراد أن الآية المتعلقة بالاستغفار نزلت بعد أبي طالب بمدة، وهي عامة في حقه وفي حق غيره، ويوضح ذلك ما سيأتي في التفسير بلفظ ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فأنزل الله بعد ذلك الآية، وأنزل في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾)[4].

ويحتمل أن يكون نزول الآية تأخر وإن كان سببها تقدم، ويكون لنزولها سببان: متقدم وهو أمر أبي طالب، ومتأخر وهو أمر استغفار النبي ﷺ لأمه ونهيه عنه)، ويؤيد

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٨١).

(٢)الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرآن، سورة براءة، باب قوله تعالى: (مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ) (١٣١/٤) ح (٤٦٧٥)، وفي كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب (٢٣٥/٤) ح (٣٦٧٠) وفي كتاب الجنائز باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله (١٦٨/٢) ح (١٢٩٤).

(٣) فتح الباري (٣١٦/٨).

(٤) المصدر السابق (٢٤٥/٧).

تأخير النزول ما تقدم في تفسير براءة من استغفاره للمنافقين حتى نزل النهي عن ذلك، فإن ذلك يقتضي تأخير النزول وإن تقدم السبب، ويشير إلى ذلك أيضًا قوله في حديث الباب (وأنزل الله في أبي طالب ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾؛ لأنه يشعر بأن الآية الأولى نزلت في أبي طالب وفي غيره، والثانية نزلت فيه وحده [1].

ومما يؤكد تأخر نزول قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] عن قصة أبي طالب:

١- قوله في الآية ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ وهذا يدل على أن الاستغفار وقع من النبي ﷺ ومن بعض المؤمنين، وقصة أبي طالب لم يكن الاستغفار فيها إلا من قبل النبي ﷺ وحده.

٢- أن هذه الآية وردت في سورة التوبة، وهي مدنية، ومن أواخر ما نزل.

٣- أن الله تعالى لم يعاتب النبي ﷺ في صلاته على عبد الله بن أبي، وإنما نزل النهي فقط، ولو كان قد سبق النهي عن الاستغفار لمن مات على الكفر، لعاتب الله تعالى نبيه على ذلك[2].

وقد وافق الإمام الألوسي (رحمه الله تعالى) الإمام ابن حجر (رحمه الله تعالى) في أن نزول الآية لم يكن في قصة أبي طالب حيث إنها في سورة براءة فقال: (واستبعد ذلك الحسين بن الفضل بأن موت أبي طالب قبل الهجرة بنحو ثلاث سنين وهذه السورة من أواخر ما نزل بالمدينة)، قال الواحدي (رحمه الله تعالى): وهذا الاستبعاد مستبعد فأي بأس أن يقال: كان يستغفر لأبي طالب من ذلك إلى وقت نزول الآية، فإن التشديد مع الكفار إنما ظهر في هذه السورة، وذكر نحوا من هذا صاحب التقريب، وعليه لإيراد بقوله: فنزلت في الخبر أن النزول كان عقيب القول، بل يراد أن ذلك سبب النزول، فالفاء فيه للسببية، واعتمد على هذا التوجيه كثير من جلة العلماء وهو توجيه حسن وجيه، وكون هذه السورة من أواخر ما نزل باعتبار

---

(١) المصدر السابق (٨/٦٤٤).

(٢) ملتقى أهل التفسير على الشبكة العنكبوتية، بحث للدكتور: أحمد القصير على موقع:
https://vb.tafsir.net>tafsir2928.

الغالب كما تقدم فلا ينافي نزول شيء منها في المدينة[1]، ومن أهل العلم من قال بتعدد سبب نزول الآية كالإمام السيوطي (رحمه الله تعالى)، حيث قال: (الحال السادس: أن لا يمكن ذلك فيحمل على تعدد النزول وتكرره)[2] وذكر حديث أبي طالب.

وبهذا يندفع الإشكال الوارد على هذه الآية وسبب نزولها، ويبقى الحديث صحيحًا كما أخرجه البخاري، وينتفي الادعاء بكون البخاري (رحمه الله تعالى) روى هذا الحديث وهو مكذوب؛ لأنه معارض للقرآن.

ثانيًا: ما أثير حول صحيح مسلم.

(١) الطعن في صحيح مسلم بدعوى أنه روى عن رجال هم محل نظر عند أهل العلم، حيث حكم على بعضهم بالضعف أو الترك من النقاد من أمثال: مطر الوراق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي، وعبد الله بن عمر العمري، وسعد بن سعيد الأنصاري، والنعمان بن راشد، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب، ومحمد بن عبد الله بن عقيل، وغيرهم[3].

ولرد هذه الشبهة نقول:-

هذه المسألة قد أولاها العلماء اهتمامًا بالغا من قديم، فليس هناك راو في صحيح مسلم بل في الصحيحين، ثبت فيه شيء من الجرح كالحكم بالضعف وقد قام الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالى) بعقد فصل خاص في مقدمة شرحه للبخاري، ذكر فيه أسماء من طعن فيه من رجال البخاري، ورتبهم على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعا موضعا، وتمييز من أخرج لهم في الأصول، أو

---

(١) روح المعاني للألوسي (٣٢/٦)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى.

(٢) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (١٣٢/١)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

(٣) شرح النووي على مسلم (١٢٥/١).

في المتابعات، والاستشهادات، مفصلا جميع ذلك.

وعقد الإمام ابن الصلاح (رحمه الله تعالى) أيضًا فصلا خاصا في كتابه: (صيانة صحيح مسلم) عن الرواة الذين روى لهم الإمام مسلم وقد تكلم فيهم فقال: (عاب عائبون مسلمًا بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء، أو المتوسطين، الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضًا، والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها)[١].

وختم ابن الصلاح كلامه بقوله:(وفيما ذكرته، دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه، بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه، وعلى أي وجه روى عنه، على ما بيناه من أقسام ذلك)[٢].

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي (رحمه الله تعالى): (وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال: إنه مما وهم فيه)[٣].

وممن روى لهم مسلم (رحمه الله تعالى) واتهم بالضعف سعد بن سعيد الأنصاري وهو ثقة عند الإمام مسلم وكثير من الأئمة، وقد ضعفه من ضعفه دون أن يعتمد على سبب يفسر هذا الضعف وممن ضعفه:-

الإمام أحمد (رحمه الله تعالى) فقال عنه: (سعد بن سعيد، أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، ضعيف الحديث)[٤]، وقال عنه أيضًا: (ليس بمحكم الحديث)[٥].

---

(١) قد تقدم ذكرها في الكلام على الصحيحين.

(٢) صيانة صحيح مسلم (٩٦/١).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٦١٣/٢)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الرشد، الرياض، ط. الرابعة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.

(٤) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (٥١٣/١)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (١٣/١)، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى ١٤١٤هـ.

وقال النسائي (رحمه الله تعالى): (سعد بن سعيد، ضعيف، كذلك قال: أحمد بن حنبل: يحيى بن سعيد بن قيس، الثقة المأمون، وعبد ربه بن سعيد، لا بأس به، وسعد بن سعيد ثالثهم ضعيف)[١].

وقال العقيلي (رحمه الله تعالى): (حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: سعد بن سعيد، أخو يحيى بن سعيد الأنصاري: ضعيف الحديث)[٢]، ووضعه في كتابه الضعفاء الكبير.

وقال الترمذي (رحمه الله تعالى): (وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه)[٣].

ولا ندري ما حجة الترمذي في هذا، ومن هؤلاء الذين تكلموا فيه؟ إذ لابد عند نقد الرجال أن يعرف المعدل أو الجارح، مع بيان مرتبته في هذا الباب ومعرفة أسباب الجرح، فقد يكون ما ذكره سببًا للجرح ليس بجارح عند أئمة هذا الشأن، لذلك قال الحافظ أبو حفص عمر بن شاهين في كتاب (ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه): (ولست أعلم من أي جهة ضعف).[٤]

(وبإنعام النظر في أقوال من ضعف سعد بن سعيد، نجد أن قول الإمام أحمد: ضعيف، جرح غير مفسر، وقول النسائي: ليس بالقوي، جرح غير مفسر، والأقرب أن الإمام النسائي تابع الإمام أحمد فيما ذهب إليه من حال سعد بن سعيد)[٥].

قال الذهبي (رحمه الله تعالى): (وقد قيل في جماعات: ليس بالقوي، واحتج به، وهذا النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه، فإن قولنا: ليس

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (١٦٣/٢)، تحقيق: د/ عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٨٠/٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الثانية ١٩٩٨م.

(٣) سنن الترمذي (١٣٣/٣)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة.

(٤) مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم (ص ١٣٧)، تحقيق: أبو عمر بن عبد العزيز العتيبي الأثري، شركة غراس، الكويت، ط. الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

(٥) المصدر السابق (ص ١٤٤).

بالقوي، ليس بجرح مفسر)[1].

فكلمة ليس بالقوي إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، والنسائي يراعي هذا الفرق، فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء، منهم عبد ربه بن نافع، وعبد الرحمن بن سليمان الغسيل، فبين ابن حجر في ترجمتيهما في (مقدمة الفتح): (أن المقصود بذلك أنهما ليسا في درجة الأكابر من أقرانهما)[2].

ويحمل تضعيف الإمام أحمد لسعد بن سعيد على أنه ضعف نسبي، فسعد غالبا ما يذكر إلى جانب أخويه الثقتين، وفي أكثر من موضع يذكر مع أخويه، في سياق واحد، كما قال أحمد: ليس هو مثل هؤلاء، أعني أخويه يحيى وعبد ربه، فهو بالنسبة إليهما ضعيف، ويؤيده قول ابن سعد في الطبقات: ثقة، قليل الحديث، دون أخيه، يعني عبد ربه، فبعض أهل العلم يعبر عمن يذكر إلى جنب ثقة وهو دونه لضعيف، أي ضعيف بالنسبة إلى الثقة، وبعضهم يعبر عمن هو دون الثقة بلفظ توثيق، كما فعل ابن سعد عند ذكر الأخوين معا.

(وبعد نقد ودراسة مرويات سعد بن سعيد بن قيس، وحصر ما أخطأ فيه أو وهم، مقارنة بالحفاظ المتقنين، لابد أن ينزل رتبة عن رتبة الثقة، بيد أنه لا يقل رتبة عن حسن الحديث إن لم يكن أفضل حالا من ذلك)[3].

وقد وثقه ابن معين،[4] وابن سعد،[5] والعجلي،[6] والذهبي،[7] وغيرهم.

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص ٨٢)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط. الثالثة ١٤١٨هـ.

(٢) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن المعلمي اليماني (٣٨٠/١)، تحقيق: محمد بن ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط. الثانية ١٤٠٦هـ.

(٣) مكانة الصحيحين والدفاع عن مسلم (ص ١٤٥).

(٤) معرفة الرجال ليحيى بن معين (٩٦/١)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥١٩/٧)، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٦) معرفة الثقات للعجلي (٣٩٠/١)، تحقيق: د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط. الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٧) سير أعلام النبلاء (٤٨٢/٥).

وبذلك تتبين براءة الإمام مسلم من اتهامه بالرواية عن الضعفاء فضلًا عن المتروكين.

(٢) الطعن في صحيح مسلم بدعوى روايته عن أهل البدع والأهواء.

وأما رواية مسلم (رحمه الله تعالى) عن أهل البدع فقد ذهب فيها مذهب شيخه الإمام البخاري ومذهب كثير من المحدثين، فروى عن أهل البدع والأهواء المعروفين بالصدق والإتقان، وخاصة إذا انضم إلى ذلك الورع والتقوى، وما ذهب إليه الشيخان هو رأي أكثر الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وإنما توقف من توقف منهم في الرواية عن أهل البدع إما لأنه لم يتبين لهم صدقهم، أو أرادوا محاصرة البدعة وإخمادها حتى لا تفشوا وتنتشر[١].

وقد اعتمد الإمامان البخاري ومسلم (رحمهما الله تعالى) معايير للرواية عن أهل البدع والأهواء أجملت في النقاط التالية:

١) ليس فيهم من بدعتهم مكفرة.

٢) أكثرهم لم يكن داعية إلى بدعته، أو كان داعية ثم تاب.

٣) أكثر ما يروى لهم في المتابعات والشواهد.

٤) أحيانا يروى لهم في الأصول لكن بمتابعة غيرهم لهم.

٥) كثير منهم لم يصح ما رموا به[٢].

وقد فصلت القول في ذلك في مسألة ما يثار حول صحيح البخاري بدعوى روايته عن أهل البدع والأهواء، فلا داعي من تكراره.

---

(١) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح لأبي بكر كافي (١٢٦/٢)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) التخريج ودراسة الأسانيد، للشريف حاتم العوني (ص ٨٦)، ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية، على موقع:

www.ahlalhadeeth.com>show threes

الخاتمة

وبعد البحث في هذا الموضوع وقراءته تبين لي:-

١- ضرورة الاهتمام بدراسة الطعون والشبهات المعاصرة التي تواجه الحديث النبوي ودراستها، ونقدها نقدا علميا من قبل المتخصصين بأسلوب عصري يتناسب مع طبيعة القراء والمخالفين ومداركهم العقلية والمعرفية.

٢- لابد من فتح باب الحوار مع المشككين في الحديث النبوي والطاعنين فيه، ومحاولة الوقوف على الدافع من وراء تلك الطعون، والمنهج الذي يتبعونه في فهم الحديث النبوي والتعامل معه، وليكن ذلك من خلال الشبكة المعلوماتية العالمية (الانترنت) ومن خلال الكتب والصحف، واللقاءات الشخصية المباشرة، والإذاعات المرئية والمسموعة والفضائيات.

٣- ضرورة إعداد أفراد من طلبة العلم، وتدريبهم على كيفية عرض تلك الشبه والطعون والرد عليها والجدل مع المخالفين، بحيث يدخل ذلك في تكوينهم العلمي.

٤- إحياء المنهج الصحيح في فهم الحديث النبوي، وذلك بالعناية بكتب الحديث وشروحها وتدريسها، وتعليمها للناس عن طريق المساجد والقنوات وكل الوسائل المتاحة، لربط الأمة بالوحي وبالنصوص النبوية حتى يتحصنوا ضد أصحاب الفكر الهدام المعادي للحديث النبوي وصاحبه □.

٥- حرص المتخصصين في دراسة الحديث وطلابه على متابعة كل جديد يختص بالحديث النبوي، والاستفادة منه، والوقوف على أهم التحديات التي تواجه الحديث النبوي، وذلك لا يكون إلا بتوفير أحدث الوسائل الحديثة لدارسي الحديث النبوي للاستفادة العلمية منها.

٦- نشر الجهود التي بذلها علماء المسلمين للدفاع عن الحديث النبوي بصفة خاصة وعن عقيدة المسلمين بصفة عامة.

٧- نشر الكتب والمجلات التي ترد على منكري الحديث وكشف غوائلهم وافتراءاتهم.

٨- إعداد مراكز شاملة ومجهزة بوسائل التقنية الحديثة المعاصرة لخدمة الحديث النبوي.

٩- ضرورة مساعدة ومساندة طلاب الحديث النبوي بتوفير الكسب والرزق لهم، وتوفير الكتب والموسوعات الالكترونية، وإنشاء المكتبات المتخصصة في دراسة الحديث، واهتمام الحكومات والمؤسسات الرسمية والخاصة بهم.

١٠- القراءة المستمرة في فكر العلمانيين والليبراليين والقرآنيين وأدعياء التجديد والحداثة الذين يحاولون التشكيك والطعن في الحديث النبوي وعدم العمل به.

١١- الاستفادة من النقد القديم لأسانيد الحديث ومتونه والوقوف على النقد المعاصر له.

١٢- القيام بالمشاريع العلمية التي تخدم الحديث النبوي، والتي تهدف إلى تشجيع البحث العلمي للحديث النبوي وموضوعاته المختلفة.

١٣- فهم كيفية التعامل الصحيح مع قواعد الحديث وعلومه وألفاظه ليصح فهمه ويحسن الاستنباط منه والذب عنه.

١٤- وقوف جميع أبناء الأمة علماؤها ومثقفوها وأغنياؤها وقادتها جنبًا إلى جنب مع علماء الحديث ودارسيه وإزالة كل العقبات التي يواجهونها حتى يتصدوا للتحديات التي تواجههم.

١٥- العناية بأعلام المحدثين المعاصرين والتعريف بجهودهم.

١٦- الاستمرار في العناية بكتب أسانيد ومتون الحديث النبوي تحقيقا ودراسة.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- إشكالية طلب العلم المعاصرة، د. مصطفى مهدي، بحث على شبكة الانترنت على موقع: www.alukah.net

٣- أدب الطلب ومنتهى الأدب للشوكاني، تحقيق: عبد الله السريحي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

٥- الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام، د. محمد عبد الرزاق أسود، دار الكتب الطيب، دمشق، سوريا، ط. الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٦- الاجتهاد والتجديد في الشريعة الإسلامية بين تأكيد الحقائق وتفنيد المزاعم، الشيخ العقاد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٧- الاستشراق والمستشرقون، أهداف الاستشراق ووسائله، د. مصطفى السباعي، مجلة حضارة الإسلام، العدد ٩، السنة الثانية.

٨- الإسلام المعاصر، د. علي مراد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٩- الإمارات إلى أين، استشراق للتحديات والمخاطر، أنيس فتحي، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، أبو ظبي ٢٠٠٥م.

١٠- الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحدثين، د. عبد الغني الدقر، ترجمة عبد الله ياسالاري، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١١- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تأليف: أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث، القاهرة، مصر ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٢- التأصيل الشرعي لقواعد الحديث، د. عبد الله شعبان، دار السلام، القاهرة، ط. الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٣- التخريج ودراسة الأسانيد، للشريف حاتم العوني، ملتقى أهل الحديث على الشبكة العنكبوتية، على موقع: www.ahlalhadeeth.com>showthreed.

١٤- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني، دار الريان للتراث، القاهرة.

١٥- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبد الرحمن المعلمي اليماني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط. الثانية ١٤٠٦هـ.

١٦- الثقافة العربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة، يوسف بن مصطفى عبد الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٧- الجامعة ومواجهة التحديات التكنولوجية، د. فاطمة نتاج رياض، دار اليسر، القاهرة، د. الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٨- الحديث الشريف وتحديات العصر، ندوة علمية دولية ثانية، عقدت في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٩- السنة النبوية في مواجهة التحديات وحملات التشكيك بحث على شبكة الانترنت للدكتور: إسحاق السعدي، على موقع:
www.alyaum.com>article

٢٠- السنة النبوية ودراساتها بين الماضي والحاضر، د. طه جابر العلواني، مجلة الحكمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

٢١- السنة النبوية وعلومها موقع الفتاوى على الشبكة العنكبوتية:
www.islamtoday.net>fatawa

٢٢- السنن الكبرى للنسائي، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٣- الشاطبي ومقاصد الشريعة، حمادة العبيدي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٤- الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة- عرض وتفنيد ونقد، عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط. الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٥- الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام، بحث مقدم لمؤتمر الفقه الإسلامي المنعقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، د. عبد الستار فتح الله سعيد.

٢٦- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط. الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٧- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. الثالثة ١٩٩٧م.

٢٨- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن الجوزي، تحقيق: يحيى بن عبد الله الثمالي، مجمع الفقه الإسلامي بجدة، ط. الأولى ١٤٢٨هـ.

٢٩- الموافقات للشاطبي، دار ابن عفان للنشر، مصر، ط. الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٠- الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الأولى ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣١- أهم أسباب انتشار الشبهات حول السنة، وبعض الكتب في الرد على المشككين فيها، بحث على شبكة الانترنت للدكتور: ثامر عبد المهدي على موقع: www.alukah.net

٣٢- تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، علاء الدين بن العطاء، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط. الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٣- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مصطفى عبد الرزاق، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.

٣٤- تهذيب التهذيب لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٥- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط. الأولى ٢٠٠١م.

٣٦- جهود المعاصرين في خدمة السنة النبوية، د. محمد عبد الله أبو صعيليك، دار القلم، دمشق، سوريا، ط. أولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٧- حقبة من التاريخ، د. عثمان الخميس، مكتبة البخاري، مصر، ط. الثالثة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٨- حلية الأولياء لأبي نعيم، دار السعادة، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٣٩- زوابع في وجه السنة قديما وحديثا، صلاح الدين مقبول أحمد، مجمع البحوث العلمية الإسلامية بالهند، ط. الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٠- سنن ابن ماجه، دار الفجر، القاهرة، مصر.

٤١- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٤٢- سنن الترمذي، دار الحديث، القاهرة، مصر.

٤٣- سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

٤٤- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط. الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٥- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٦- شذرات من علوم السنة، د. محمد الأحمدي أبو النور، ط مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

٤٧- شرح النووي على مسلم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٤٨- صحيح الإمام البخاري، تحقيق: محمد زهير، ط. دار طوق النجاة، جدة، المملكة العربية السعودية، ط. الأولى ١٤٢٢هـ.

٤٩- صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٠- صيانة صحيح مسلم من الإخلال بالغلط وحمايته من الإسقاط والسقط لابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار العزب الإسلامي، ط. ثانية ١٤٠٨هـ.

٥١- ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط. ثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥٢- ظاهرة الطعن في صحيحي البخاري ومسلم، د. عبد المجيد قاسم، بحث على شبكة الإنترنت على موقع الشبكة الفقهية www.faqhhweb.com

٥٣- علاقة العلوم بالقرآن، ملتقى أهل التفسير على الشبكة العنكبوتية على موقع: https://vb.tafsir.net

٥٤- علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الأصيل، حلب، سوريا.

٥٥- فقه الواقع المعاصر في ضوء السنة النبوية- الأسس والأهداف والوسائل والآثار، الهيئة العليا لجائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية المعاصرة.

٥٦- قصة الهجوم على السنة من الطائفة الضالة في القرن الثاني إلى الطاعنين في العصر الحديث، د. علي أحمد السالوس، دار السلام، القاهرة، مصر، ط. أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥٧- قواعد وضوابط يرد إليها ما يستشكل من الحديث، علاء إبراهيم عبد الرحيم، باحث بمركز سلف للبحوث والدراسات، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية، مركز سلف للبحوث والدراسات على موقع: https://salafcenter.org

٥٨- كشف شبهات أعداء السنة، شحاتة صقر، الموسوعة الميسرة في الإعجاز العلمي في القرآن والسنة الصحيحة المطهرة، نشرت في ١٤٣٧هـ على شبكة المكتبة العربية على موقع: arablib.com>harf

٥٩- لسان العرب لابن منظور، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

٦٠- ماهية المعاصرة، طارق البشري، دار الشروق، القاهرة، ط. أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦١- مجموع فتاوى ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط. الثالثة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٢- محيط المحيط (قاموس عربي)، بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٦٣- مشكل الآثار للطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٦٤- معارضة الحديث للواقع، د. الشريف حاتم العوني، موقع الفتاوى على الشبكة العنكبوتية: www.islamtoday.net>fatawa

٦٥- معجم علوم الحديث النبوي، د. عبد الرحمن الخميسي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٦٦- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣١٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٧- مفهوم أهل السنة والجماعة عند أهل السنة والجماعة، د. ناصر عبد الكريم العقل، دار الصفوة، القاهرة.

٦٨- مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، تحقيق: د. أبو عمر بن عبد العزيز العتيبي الأثري، شركة غراس، الكويت، ط. الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

٦٩- ملتقى أهل التفسير على الشبكة العنكبوتية، بحث للدكتور أحمد القصير على

موقع: https://vb.tafsir.net>tafsir2928

٧٠- مناهج النقد الحديث والنقد التاريخي للحديث النبوي، الهيئة العليا لجائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية المعاصرة.

٧١- منهاج السنة النبوية لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ط. الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٧٢- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، لأبي بكر كافي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٠م.

٧٣- منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سوريا.

٧٤- موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٩٦٧م.

٧٥- نقد الحديث النبوي بالعلم التجريبي، محيي الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٧٦- هدى الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر، رقم أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، وعلق عليه: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٧٧- هل يتعارض الحديث الصحيح مع القرآن والعلم؟ بحث للدكتور شرف القضاة، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، مطبوعات الجامعة، ٢٠٠٩م - ٢٠١٠م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٢
خطة البحث: ٥
التمهيد..... ٧
١) تعريف الطعن والشبهة ٧
٢) الطعون والشبهات المعاصرة التي تواجه الحديث النبوي: ٨
٢) دوافع الطعن والتشكيك في الحديث النبوي..... ١٢
٤) أسباب انتشار الطعون والشبهات المعاصرة:..... ١٥
الفصل الأول: الطعون والشبهات المعاصرة وأثرها على الحديث النبوي ٢٠
المبحث الأول: الصعوبات التي تواجه دارسي الحديث النبوي ٢١
المبحث الثاني: أثر الطعون والشبهات المعاصرة على الحديث النبوي ٢٩
الفصل الثاني: شبهات وطعون معاصرة حول الحديث النبوي والرد عليها ٣٨
المبحث الأول: شبهة مخالفة الحديث النبوي للواقع المعاصر ٣٩
المبحث الثاني: شبهة معارضة الحديث النبوي للعلوم الطبيعية..... ٤٥
المبحث الثالث: الطعن في الصحيحين لرد الحديث النبوي..... ٤٩
الخاتمة ٧٦
فهرس المصادر والمراجع..... ٧٨
فهرس الموضوعات ٨٥